جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

الأمن القومي اليمني والحراك الحوثي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبين:

يمينة مساعدية

حسام الدين كتفي

إشراف الدكتور

جمال منصر

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صليحة محمدي	أستاذ مساعد	قالمة	رئيسا
جمال منصر	أستاذ محاضر	قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	أستاذ مساعد	قالمة	ممتحنا

الموسم الدراسي: 1435 – 1436 هـ/ 2014 – 2015 م

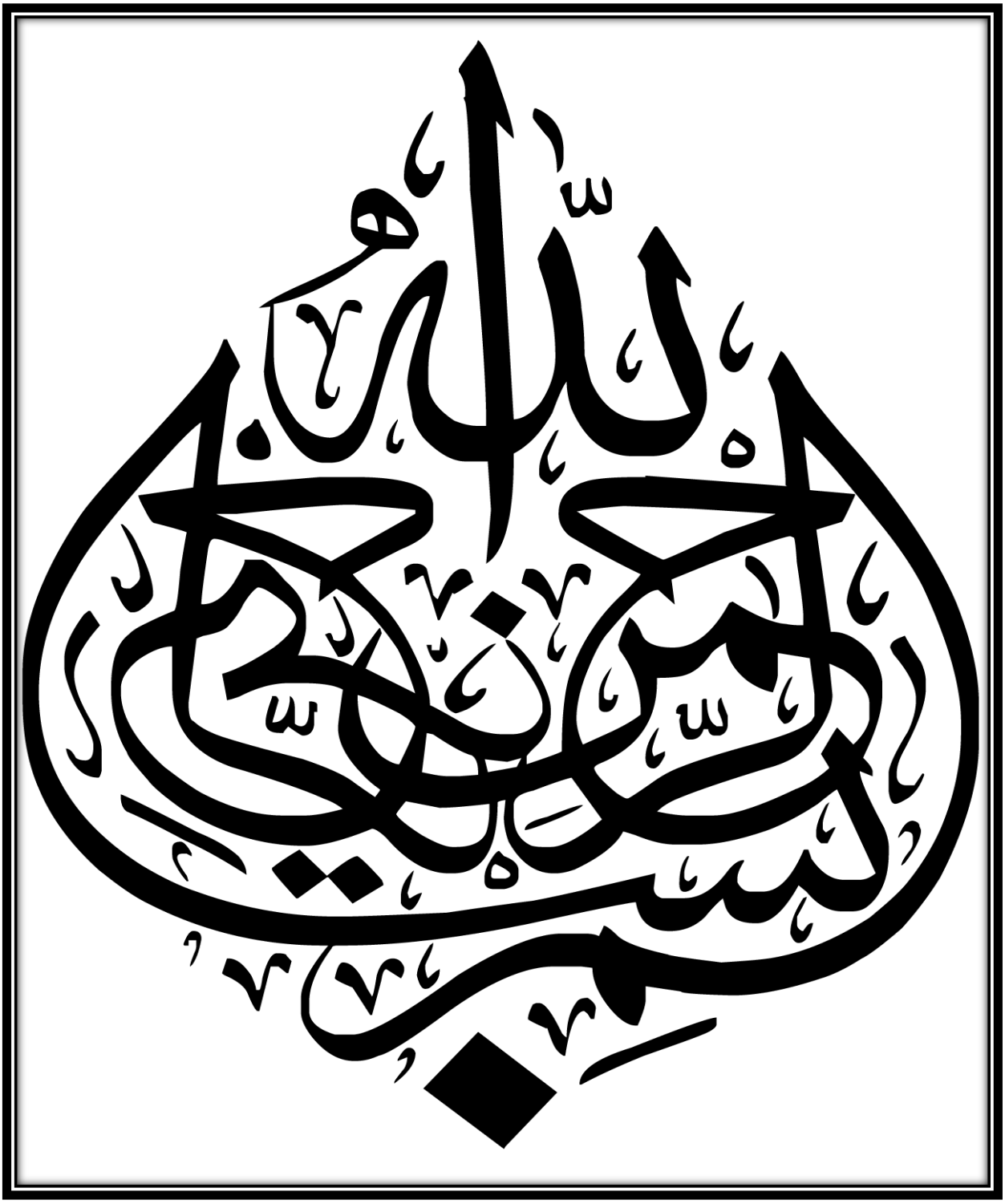

قال تعالى: {مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٣١ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٣٢} سورة الروم : ٣١ – ٣٢

شكـــر

بعد حمد الله تعالى والثناء والشكر على النعمه التي لاتعد ولا تحصى، نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور منصر جمال على نصحه وإرشاده ورعايته واهتمامه بالعمل خلال فترة إعداد الدراسة وحرصه الدائم على إنجاز العمل بالشكل المطلوب، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة محمدي صليحة و الأستاذ مزيان رياض لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة.

يمينة – حسام

اهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق

ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة الذي علمني بأنه عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بلعن الظلام...

إلى الذي لا تكفيه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل أبي الحبيب

إلى من ركع العطاء أمام قدميها

وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتضحيا ودفعا لغدٍ أجمل

إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها أمي الحبيبة

إلى أزهار النرجس التي تفيض حباً وطفولةً ونقاءً وعطراً

الغاليات اللاتي مازلن يحيين على أدراج العمر الأولى أخواتي: لويزة ،نسرين

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و خاصة أستاذي المشرف جمال منصر

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر 2015

و في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرّج.

إهداء

إلى من لهما الفضل الجليل

وكثير النعمة علي....

إلى والدي فرحات وأمي سليمة

إلى كل أخواتي الحبيبات

وإلى كل أفراد عائلتي

إلى أصدقائي وزملائي في المسار الدراسي

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة

أهدي عملي هذا

خطة الدراسة

خطـــــة الدراســـــة

العنوان: الأمن القومي اليمني والحراك الحوثي.

الفصل الأول: إشكالية العلاقة بين الأمن القومي وعدم الإستقرار السياسي.

المبحث الأول: في تعريف الأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي.

المبحث الثاني: تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: صور عدم الاستقرار السياسي وأثرها على الأمن القومي.

الفصل الثاني: مسار الحركة الحوثية في ظل الأمن القومي اليمني.

المبحث الأول: الحركة الحوثية: النشأة، التطور، الأهداف.

المطلب الأول: المسار التاريخي للحركة الحوثية.

المطلب الثاني: تطور الحركة الحوثية.

المطلب الثالث: أهداف الحركة الحوثية.

المبحث الثاني: علاقة الحركة الحوثية بالنظام الرسمي وغير الرسمي (القبلي).

المطلب الأول: الحركة الحوثية والنظام الرسمي.

المطلب الثاني: الحركة الحوثية والنظام القبلي.

المبحث الثالث: واقع الإصلاحات السياسية في اليمن.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية اليمنية أعقاب الربيع العربي.

المطلب الثالث: أهم القرارات اليمنية وأثرها على توجهات الحركة الحوثية.

الفصل الثالث: الحراك الحوثي: تداعياته على الأمن القومي اليمني.

المبحث الأول: العمل المسلح للحركة الحوثية وانعكاساته.

المطلب الأول: العمل المسلح للحركة الحوثية.

المطلب الثاني: انعكاسات العمل المسلح على الأمن القومي اليمني.

المبحث الثاني: الحركة الحوثية والسلطة: من طرف محاور إلى طرف مسيطر.

المطلب الأول: الحركة الحوثية: كطرف محاور مع السلطة.

المطلب الثاني: الحركة الحوثية: كطرف مسيطر على السلطة.

المبحث الثالث: تمدد الحركة الحوثية في اليمن: وردود الفعل تجاهها.

المطلب الأول: تمدد الحركة الحوثية في اليمن.

المطلب الثاني: ردود الفعل الداخلية.

المطلب الثالث: ردود الفعل الإقليمية والدولية (عاصفة الحزم).

الخاتمة.

الملاحق.

قائمة المراجع.

الفهارس.

مقدمة

مقدمة:

الأمن القومي مسألة مهمة ورئيسية في حياة الشعوب والأفراد على حد سواء، ولما كان هو نقيض الخوف كان لزاما العمل على إيجاده، وإتباع كافة السبل للمحافظة عليه لما له من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب في جميع مجالات حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحمايتها من فوضى التفكك والانهيار، وكان لابد للبحث على أسس جديدة للترويج للوطن والهوية، فبدأ التركيز على العامل الثقافي باعتباره الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه هوية الجماعات البشرية المكونة للدولة، فالعنصر الثقافي-في ظروف معينة- يقوم بنفس الوظيفة التي نسبها ابن خلدون لعامل العصبية وله أيضا وظيفة إنشائية للحفاظ على الذات، كما في حال الاحتلال والاستعمار، لكنه قد يكون له أيضا وظيفة تفكيكية وهذا ما يهمنا، عندما يكون منطلق لحركة انفصالية.

والثقافة من حيث علاقاتها بالدولة تقوم على عوامل أربعة: وهي التاريخ واللغة والدين والعامل النفسي، وتعد المجتمعات العربية نموذجا لمجتمعات لا تزال فيها الهوية مؤسسة بصورة أساسية على الرابط الديني، وبالنسبة لأزمة الهوية فهي متواجدة على مستوى الدول المتقدمة ومؤسساتها كما هي في الدول النامية والاستبدادية ولكن بدرجات مختلفة، فالهوية هي مصدر رئيسي من مصادر القوة التي تسعى الشعوب لامتلاكها، والهوية القوية هي القادرة على تفعيل القواعد التي يتفق عليها أصحابها، وهو ما يعبر عنه البعض بمفهوم المواطنة الحقة، فأزمة الهوية في العالم الإسلامي هي أزمة ثقافية اجتماعية بالمقام الأول، يضاف لذلك أن وجود مشكلات هيكلية في مؤسسات السلطة في دولة ما يحول أزمة الهوية إلى أزمة سياسية، وينعكس ذلك في صناعة مشاكل طائفية في هذه الدولة. والطائفية ليست مجرد الانتماء إلى دين أو عرق أو مذهب، وإنما تتجاوز ذلك إلى الانتماء إلى جماعة معينة داخل الوطن تقوم على هذا الأساس، بحيث يؤدي إلى صراع بين هذا الانتماء، والمشاعر الوطنية التي تربط أبناء هذه الجماعة بالوطن والمجتمع الذي تحيا فيه، والظاهرة الطائفية هي نتاج للتفاعل بين العديد من العوامل، وتتشابه أسباب الطائفية إلى حد كبير مع مظاهر أزمة الهوية، فهي أزمة هوية سياسية لجماعات في إطار دولة ما وفي علاقاتها بالسلطة، وللقضاء عليها لابد من اتخاذ سياسات ووضع خطط للقضاء على الطائفية.

حيث شهد المجتمع اليمني مرحلة خللا في بناء القيم الثقافية إذ ظهرت مؤسسات حديثة الشكل و المبنى لكن تقليدية الجوهر والمعنى، وتكرست عادة في الثأر القبلي الذي تحول إلى ثأر سياسي وحربي، يمارس في العاصمة اليمنية صنعاء، وفي بعض المدن الأخرى، انتشرت عادة استسهال اللجوء إلى السلاح أو العنف لحل بعض الخلافات بدلا من قيمة الحوار وكان المآل إن غدت عملية صنع واتخاذ القرار من نصيب الحاكم غالبا، في مقابل هامشية الفواعل الأخرى و الأطراف التي تشكل المجتمع اليمني.

خصوصا المعارضة في إسهامها في صيانة الأمن القومي اليمني ومن أبرز تلك الجماعات جماعة الحوثيين.

كما تتبدى خصوصية اليمن في طبيعة الدولة التي تحتضن نظامين سياسيين متجاورين ومتفاعلين في نفس الوقت، هما النظام السياسي القبلي والنظام السياسي الرسمي، وفيما يخص الثقافة اليمنية فإنها تتميز بالتحكمية والقتالية وبأنها ثأرية تجاه الإخوة والأقرباء، ومتسامحة تجاه الأجانب والغرباء، هذا فضلا على أنها تشهد على محاكاة اليمنيين للخارج في تنظيم شؤونهم وعلاقاتهم وسياساتهم الأمنية.

الإشكالية:

- ما هو انعكاس نشاط الحركة الحوثية على الأمن القومي اليمني؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم الأمن؟ وماهي أبعاده ومستوياته؟
- ما دور الطائفية في مسار تطور جماعة الحوثيين؟
- ماهي أهداف الحركة الحوثية؟
- ماهي ردود الفعل الدولية من تمدد الحركة الحوثية؟
- ما طبيعة العلاقة بين نشاط الحركة الحوثية والأمن القومي اليمني؟

الفرضيات:

- النظام السياسي من جهة وحركة الانفصاليين الحوثيين من جهة جعلت الأمن القومي اليمني غير مستقرا ويدفع بالدولة من حالة الفشل إلى حالة التفكك الانهيار.
- تمدد الحركة الحوثية في اليمن يواجه ردود فعل دولية وإقليمية.
- كلما ارتبط التركيب الهوياتي لدولة ما بجوارها الإقليمي كلما كان أكثر تهديدا لأمنها القومي.

المنهجية:

تم اعتماد خطة ذات أساس تاريخي لأننا بصدد دراسة الحركة الحوثية في اليمن ودراسة تشكلها ومسار تطورها وانعكاساتها على الأمن القومي اليمني، وكذلك ردود الفعل الدولية والإقليمية من تمددها في اليمن.

المنهج:

اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج التي تمكننا من التقرب للظاهرة محل الدراسة هذا من جهة ومن جهة أخرى الإحاطة بها من جميع جوانبها، ومن بين هذه المناهج:

-المنهج التاريخي: وهذا من خلال المسار التاريخي لنشأة الحركة الحوثية وتطورها في الجمهورية اليمنية وتأثيرها على الأمن القومي اليمني

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في:

الأهمية الموضوعية: تكمن أهمية الدراسة الموضوعية في:

- معرفة عوامل تطور فكر الحركة الحوثية وتمددها في اليمن وردود الفعل الدولية والإقليمية تجاهها وانعكاسات عملها المسلح على الأمن القومي اليمني.

الأهمية الذاتية:

- تكمن أهمية الدراسة الذاتية في التجربة التي تمر بها اليمن جراء تمدد الحركة الحوثية، وتبرز الأهمية الذاتية في محاولة معالجة موضوع من المواضيع المعقدة.

صعوبات الدراسة:

- لطالما واجه الباحث صعوبة تكمن في قلة المراجع حول الموضوع .

-عدم الاتفاق على مفهوم حقيقي للأمن القومي وأهم إشكالاته/ مكوناته. مرتبطة بانتساب الباحث المعرفي في حقل الدراسات الأمنية وتوجهاته أو إنجذاباته للنظريات وموضوع الامن بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في أهداف موضوعية وذاتية:

الأهداف الموضوعية:

- تمدد الحركة الحوثية في اليمن خلق العديد من ردود الفعل الدولية والإقليمية تجاهها.

- معرفة المسار التاريخي للحركة الحوثية وتأثيرها على استقرار الجمهورية اليمنية.

الأهداف الذاتية:

- الرغبة في الحصول على معلومات حول موضوع الحركة الحوثية في اليمن.

- معرفة مدى علاقة الحركة الحوثية بالنظام الرسمي.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع الحركة الحوثية من بين المواضيع التي تأخذ حيز كبير من الاهتمام، ونجد العديد من الباحثين الذين اهتموا به وكانت لهم دراسات على شطر مهم من هذا الموضوع:

تناول الباحث **"جواد صندل جازع"** في مقال له في **"مجلة ديالي"** معنون بـ **"الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية" (2011)** مسار الحركة الحوثية والعوامل التي ساعدت على ظهورها فهذا يعتبر تمهيد لدراستنا التي سنعالج فيها علاقة الحركة الحوثية بالنظام الرسمي وغير الرسمي.

وتناول الباحث **"هشام أبو المجد"** في مقال له معنون بـ**"حروب الحوثيين الستة ضد الدولة اليمنية"** الحروب التي أشعلتها الجماعة المسلحة منذ نشأتها ضد الحكومة اليمنية وتسلسلها الزمني وهذه من بين الأفكار التي اتخذناها في دراستنا بالإضافة تطلعنا لمسار العمل المسلح للحركة الحوثية وانعكاساته على الأمن القومي اليمني.

تطرق كذلك الكاتب **"محمد حسن الظاهري"** في كتاب **له** معنون بـ **"المجتمع والدولة دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)"(2004)**حيث كان تركيزه على الإطار المجتمعي للقبيلة والتعددية السياسية لليمن فهذه تعتبر كمنطلق في دراستنا بالتركيز على

علاقة الحركة الحوثية بالسلطة من جهة الحركة الحوثية كطرف مسيطر على السلطة ومن جهة أخرى كطرف محاور مع السلطة.

الفصل الأول:

إشكالية العلاقة بين الأمن القومي وعدم الاستقرار السياسي

الفصل الأول: إشكالية العلاقة بين الأمن القومي وعدم الاستقرار السياسي.

يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن، ومن نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن. وعلى الرغم من أهمية مفهوم الأمن وشيوع استخداماته بمستوياته المختلفة، يتفق العديد من الباحثين على حداثة هذا المفهوم في العلوم السياسية.

كما يعتبر أيضا من أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي حيث يرتبط ظهور هذا الأخير بمعاهدة واستفاليا نتيجة لقيام الدولة القومية وبداية عصر التفكير العقلاني، وهو من المصطلحات السياسية المهمة التي لم يكتمل معناها وعناصرها هذا من ناحية ولم يتوقف على التطور من ناحية أخرى، سواء على مستوى التعريف أو الممارسة التطبيقية، فمازالت الدراسات تضيف لمفهوم الأمن القومي أبعاد و متغيرات جديدة.

من هذا المنطلق يأتي الفصل ليكون مقدمة لا غنى عنها، إذ يركز على مفهوم الأمن وأبعاده وإلقاء الضوء على الأمن القومي من خلال وضع عدة إشكالات حول العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأمن القومي، من خلال تقديم مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجهه.

المبحث الأول: في تعريف الأمن القومي.

سنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن لغة واصطلاحا هذا من جهة ومن جهة أخرى مستوياته وأبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

1) الأمن لغة:

إن الأمن لغة، من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق.[1] وأمن البلد إذا اطمأن فيه أهله، وأمن البشر إذا سلم منه، ائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته[2]، كما يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية الثرية في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف، الثقة، عدم الخيانة، التصديق، وغيرها من المعاني.

2) الأمن اصطلاحا:

يعتبر الأمن مفهوم غامض ومعقد، ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة أمن، وهو من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة. لكن لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية.

فمن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا، تعريف باري بوزان، يعرف الأمن بأنه:" العمل على التحرر من التهديد والخوف." وفي سياق النظام الدولي فهو" قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية."

وحسب الفرنسي **داريو باتيستيلا:** الأمن هو موضوعا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم وهي تتمثل ببقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية.

---

[1] جمال الدين بن كرم ابن منظور، **لسان العرب**، ط.1،(القاهرة: دار الحديث، 2003)، ص.164.

[2] أحسن العايب، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، **أطروحة** دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص.13.

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط التحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجد الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه.

وقد قدمت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والتهديدات بين الدول المتقدمة والنامية، إذ أن تهديدات الأمن الأخيرة تأتي أساسا من المناطق المحيطة بها، إن لم تأتي من داخل الدولة ذاتها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة.[1]

– كما تفيدنا **دائرة المعارف البريطانية** بأن تعريف الأمن هو: حماية الدولة– الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[2]

– يقدم **هنري كيسنجر** تعريف للأمن بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[3]

– لقد ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن:

أولا: البعد السياسي ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيًا: البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

[1] حسين خليل، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، على الرابط: **http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html**

[2] منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على الرابط: **www.achr.nu/art381.htm**

[3] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008**، ط1، (الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)،ص.14.

ثالثًا: البعد الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

رابعًا: البعد المعنوي أو الإيديولوجي الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

خامسًا: البعد البيئي الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.[1]

من جانب آخر، نجد من المفكرين العرب الذين قدموا تعريفات مختلفة للأمن منها:

ويعرفه **بطرس بطرس غالي:** الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.[2]

ويعرفه **عبد الوهاب الكيالي:** الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[3]

والأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير وبالله، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنهما راحة النفس.[4]

---

[1] حسين زكريا ، الأمن القومي، على الرابط:
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm.

[2] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمن الجماعي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992) ،ص.16.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص.131.

[4] الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**،(2003) ، ص.164.

وبالنسبة **ليزيد صايغ**: الأمن يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني.[1]

وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن، وأبرزها تحولات القوة التي لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل، وفيما يخص الأمن فإن الأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة أي غير العسكرية مثل عدم الاستقرار السياسي، التطرف والإرهاب، والأمن الصلب هو التهديدات المباشرة أي العسكرية.

كما يتم صياغة الأمن على ضوء أربعة ركائز أساسية:

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانيًا: رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

ثالثًا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعًا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

هذه تعتبر مرتكزاته الأساسية ومن جهة أخرى للأمن أربع مستويات:

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

[1] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:160، (2005) ،ص.57.

ثالثًا: الأمن القُطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي."

رابعًا: الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[1]

ما نستنتجه هو أن مفهوم الأمن متنازع عليه، وقد أدت مختلف التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة، إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات من جهة ووضع إطارها المفاهيمي من جهة أخرى، سياسيا ونظريا، وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد، وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها، وتعمق الأهداف المحددة لتشمل الأمن العالمي.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

إن موضوع "الأمن القومي" كان –ولايزال– الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها. ولقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، ومع تطوره لم تعد تلك القوة هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو من بين المفاهيم التي تفتقر إلى تعريف جامع، وهذا راجع لأبعاده المتعددة وغموضه وكذلك حداثة نشأة هذا المصطلح في الأوساط العلمية والأكاديمية وعلى هذا الأساس قدمت عدة تعريفات لهذا المصطلح.

فبالنسبة **لوالتر ليبمان**، وهو من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي" حيث يرى أن:

[1] حسين زكريا، مرجع سابق.

بإمكان دولة ما الحفاظ على قيمها ومصالحها من دون اللجوء إلى القوة. وإذا ما اضطرت إلى استعمال القوة، فيجب عليها ان تكون قادرة على تحقيق النصر أو ردع العدو.[1]

وكذلك **روبرت ستروز** وهو–أحد رواد الواقعية– الذي عرف من جهته الأمن القومي بدلالة القوة العسكرية قائلا: إن امتلاك القوة داخل المجتمع الدولي، يجد امتداده على مستوى النظام الدولي ككل.

هنا نستخلص ناحية محورية هي الرؤية التقليدية للأمن والمتمثلة في القوة العسكرية التي تعتبر أداة ووسيلة وغاية لحماية الأمن خلال الحقبة الكلاسيكية.

في حين عرفه **جيرالد هويلر**:

أنه حماية الدولةَ ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[2]

في حين ذهب "تريغر" و"كروننبورغ" إلى تعريفه بأنه يعني:

حماية القيم الحيوية للدولة التي ينبغي على سياستها أن تسهر وأن تعمل من أجل إيجاد الشروط السياسية الوطنية والدولية الملائمة لحماية أو توسيع قيمها الحيوية ضد الأعداء القائمين والمحتملين.

ما نستخلصه من خلال هذه التعاريف هو أن هناك ربط بين الأمن القومي والحفاظ على قيم الدولة ومصالحها فهذه الأخيرة تندرج ضمن السياسات الأمنية للدول.

ويضيف **ماكنمارا:** إن أمن الجمهورية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولا حتى عليها أساسا، ولكنه يعتمد بنفس القدر على تطوير نماذج ثابتة للتنمية...[3]

---

[1] إلياس حنا، "الأمن القومي العربي.. والثورة في الشؤون العسكرية"، **جريدة الوسيط**، العدد 508،(2004)، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/508/news/read/367912/1.html.

[2] سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(بيروت، 2008)، ص ص23–24.

[3] تيسير رضوان الصمادي، "لأمن الوطني الأردني والتحديات المعاصرة"، **جريدة الدستور**، العدد: 17143، (2015)،على الرابط: http://www.addustour.com/17410/.html

وعرفه **روكسن لين دوتي** قائلا: قدرة المجتمع في المحافظة على قيمه وخصوصياته الجوهرية في سياق تطوري متغير.

حسب هذه التعاريف هناك جمع بين الأمن والتنمية فهي لها دور فعال في توفير الأمن، وضمانات الأمن من ضمانات التنمية.

أخيرا يمكن أن نستخلص من هاته التعاريف أن الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها وإتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة، وكل ذلك يحتاج إلى حراك دائم على المستوى المحلي والخارجي قوامه الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقراء الماضي ومراجعة الحاضر واستشراف المستقبل.[1]

[1] حمد بن عبد الله اللحيدان، "مفهوم الأمن القومي ومقوماته"، **جريدة الرياض**، العدد:15642، (2011)، على الرابط: Local host/c:/Users/startech/Downloads/htm

المبحث الثاني: تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأمن القومي.

أصبح موضوع الاستقرار متطلب أساسي للأفراد والمجتمعات، وسنتناول في هذا المبحث التعريف بالاستقرار السياسي والعوامل التي تخل به وتؤدي إلى عدم الاستقرار.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

الاستقرار لغة: من القرار ألا وهو الثبات، أما اصطلاحا فنستعين بأهم التعريفات لكتاب ومفكرين التي وردت حول الاستقرار السياسي وهي كما يلي:

تعريف **مالتن بالدام:** يرى بأن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي.[1]

تعريف **كارولينا كورفال:** الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف، فالاستقرار السياسي مربوط بطبيعة النظام السياسي، فما كان النظام لديه الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات بحيث يستعمل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب.

كما تعرف أيضا **نيفين مسعد** الاستقرار السياسي: هو ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته.[1]

[1] خالد مزابية، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، **مذكرة** مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،–ورقلة– 2013، ص ص.21–22.

يعريف **حسن موسى الصفار**: الاستقرار السياسي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء، فهنا الكاتب يركز على مفهوم رئيسي ينبغي وجوده لتحقيق الاستقرار السياسي وهو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يكون هنالك استقرار لا محالة، وحينما تختل هذه العلاقة نصبح أمام ظاهرة اللاإستقرار أو كما أسماها الاضطراب والتي تؤدي إلى مواجهة وصدام حتمي بين أفراد الأمة.[2]

يمكن أن نستخلص مما سبق أن الاستقرار السياسي هو غاية لا تتحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة سياساته المشجعة، والتي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك حفاظ المواطنين على مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي العام، وبالتالي في ظل هاته الوظائف المتبادلة يمكن الحديث عن حالة الاستقرار.[3]

عدم الاستقرار السياسي:

يختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة. فالبعض يرى أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988) ،ص.5.

[2] حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.15.

[3] خالد مزابية، مرجع سابق، ص.22.

الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي.

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو مفهوم قدمه حمدي عبد الرحمن حسن والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى."

فهذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.

وعدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء، لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث، لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها.[1]

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621.

ويضيف **حمدي عبد الرحمن حسن** تعريف آخر لمفهوم عدم الاستقرار السياسي وهو: عدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.[1]

ويرى **محمد بشير الصيد:** أن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية، التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان، وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة.

فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره. وحول عدم الاستقرار السياسي على مستوى الوطن العربي يرى محمد عابد الجابري، أن هذه الظاهرة نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هذه الدول على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة، وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتخالفة معه أو الخاضعة له، من جهة ثانية، لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفة بالدرجة الأولى.[2]

مما سبق نستخلص ان عدم الاستقرار السياسي تكرار الانقلابات العسكرية بشكل ملحوظ ومتكرر، ويصاحبه استخدام العنف من جهة وتناقض شرعية وكفاءة النظام السياسي الجديد الذي حل مكان القديم من جهة أخرى.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات المستقبل الإفريقي، 1996)،ص.135.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، نفس المرجع السابق.

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي، مساهمة العوامل الخارجية في عدم الاستقرار السياسي في سوريا– دراسة حالة التدخلات الخارجية في الانقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة الممتدة (1943–1963)، على الرابط:

http://www.alukah.net/culture/0/28429.

المطلب الثاني: صور عدم الاستقرار السياسي وتأثيرها على الأمن القومي.

إن غاية الأمن القومي هو بقاء الدولة وحرية الوطن والمواطن وحاليا يتعرض هذا الأمن لكثير من التحديات التي تعرضه للخطر، فنجد هذه التحديات تشكل عائقا أمام تقدم الدول، وتمس الاستقرار السياسي الداخلي وتجعل من الأمن ووحدة الدولة عرضة للاضطراب واللإستقرار.

وظاهرة عدم الاستقرار السياسي عبارة عن مجموعة من التهديدات التي لها تأثير عن الأمن القومي ومن بين هذه التهديدات:

1) **إشكالية الطائفية:** حيث تعتبر من أهم وأصعب الأخطار التي تضعف سيادة الدولة وتمس أمنها وفي ظل تنامي هذه الظاهرة التي يغذيها النظام السياسي بحكم ولائه لطائفة معينة تشعر بقية الطوائف بأنها مستضعفة وتشكل لديها قناعة بأن هذا النظام لا يشكل إطار للتوافق، بل يجسد الدكتاتورية الطائفية بكل معانيها، وهنا تأخذ المشكلة أبعادا خطيرة تضر بسيادة الدولة، حيث تلجأ القوى المضطهدة المشكلة من طوائف مختلفة إلى بدائل أخرى لجلب حقوقها، وذلك إما عن طريق اللجوء إلى ظاهرة التسلح أو الاستقواء بالطرف الخارجي من أجل إسقاط النظام السياسي وهذا ما يؤدي إلى المساس باستقرار الدول.[1]

2) **مشكلة الفساد المالي والإداري:** من بين صور عدم الاستقرار السياسي، الفساد ظاهرة تتداخل في كل قطاعات المجتمع وعلاقاته، ابتداءً من الدولة بمؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات الثقافة والاعلام، وانتهاء بالأفراد في تعاملاتهم اليومية، إن الفساد

[1] جميل هلال، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية**، (بيروت: مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2009)، ص.4.

له آلياته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد مما يكون له آثار معاكسة واضحة ومباشرة على التنمية الاقتصادية وتخلفها.[1]

ومن بين أسباب الفساد المالي والإداري:

* ضعف اخلاقيات الوظيفة العامة وغياب الروح الوطنية في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع إذ أن غالبية الشعب العراقي مازالوا يتصرفون بعقلية المعارضة للدولة والادهى من ذلك أن هناك بعض الكتل السياسية مازالت تبيح المال العام وتجيز التصرف به لتحقيق مصالحها الشخصية الضيقة.
* تردي الوضع الأمني بصورة عامة وغياب تنفيذ القانون مما يعطي للمفسدين مساحة اكبر للسيطرة ونهب المال العام.
* ضعف كبير في القيادات الادارية وعدم تحملهم مسؤولية المناصب التي يشغلونها ونشاطاتهم ضعيفة جداً في مكافحة الفساد الاداري والمالي.[2]
* وفيما يخص آثار الفساد المالي والإداري تشمل جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن أهم آثاره على الأمن القومي:

* يؤدي الفساد إلى ضعف الثقة بالنظام السياسي، ويهدد استقرار البلد، إذ أن برامج النظام المعلنة لاتصل إلى المواطنين كما ينبغي، وتكون بعيدة عن الواقع الملموس، وإن هذا النظام غير صادق في وعده والإساءة إلى سمعة الدولة بين الأمم، ويعمل الفساد إلى تشويه القيم السامية

[1] الست فاطمة عبد الجواد، الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجتها، (2013)، على الرابط: **http://tax.mof.gov.iq/AuthorInfo.aspx?AuthID=9**

[2] إقبال سعيد، "الفساد المالي والإداري.. أسبابه وسبل معالجته"، **صحيفة الجريدة**، (2006)، على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13347

في المجتمع مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحقوق والواجبات ويبرز حالة الضعف في الشعور بالمسؤولية وروح الولاء للوطن والمواطنة الصالحة والمحافظة على المال العام والصالح العام لشعوره بأن المنظمات العامة لا تجسد مصالحه وتعمل لخدمة الفئات الحاكمة.

* ويعمل على تدمير مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وغيرها وتحويلها لمجرد واجهات للحزب الحاكم، وظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية وانتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة[1]، نجد بأن الفساد المالي والإداري تأثيره سلبي على الدولة وأمنها فهو يعمل على زعزعة استقرار أمن الدول.
* كذلك من بين التهديدات لدينا مسألة النزاعات الإثنوهوياتية، تترك النزاعات الإثنوهوياتية أثارا جد سلبية تمس باستقرار ومستقبل الدولة، حيث تطرح العديد من التساؤلات حول أهمّ الآثار التّي تحدثها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي، ومن بين آثارها:
* **الآثار السياسية:** كما يقال أنّ السياسة هي التّي تصنع الدولة، لكّن إذا اختلطت الأمور السياسية انعكس ذلك سلبًا على المجالات الأخرى فسياسة النخبة إذا كانت ناجحة أسبغت على الدولة بعد اقتصادي واجتماعي نافع أمّا إذا كانت سياستها فاشلة فستغرق الدولة في أوحال من الصعب الخروج منها، وبالتّالي فإنّ هذه الصورة يمكن أنّ تنعش ثقافة الاختلاف داخل دولة متعددة الهويات، إذا كانت هناك استراتيجية ناجحة من النخبة السياسية، أماّ إذا تربعت هذه الأخيرة على عرش الدولة وأزاحت ثقافة الاختلاف، فذلك سيؤدي إلى تفاقم مشاكلها ولما لا حدوث النزاع الإثنوهوياتي والذي بدوره يمثل عائق أمام التنمية السياسية والاستقرار السياسي.

[1] جمال الدين حمودي، "الفساد الإداري- أسبابه- أنواعه- وأشكاله- وآثاره"، **مجلة الكتابات**، العدد: 413:،(2015)، على الرابط: http://www.kitabat.com/ar/page/21/02/2015/45043/-ndash-2/.htlm.

* **الآثار الاجتماعية والثقافية:** يتعدى النزاع الإثنوهوياتي المجال السياسي ليشمل حتى المجال الاجتماعي والثقافي، وتتمثل أثاره في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يلي:

- الملايين من الضحايا واللاجئين والنازحين واليتامى والمعتقلين، وهي أهم معضلة اجتماعية تواجهها الدولة وتنهك موازينها المالية.

- انخفاض المستوى المعيشي وضعف مؤشر التنمية البشرية وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة، تفشي البطالة وضيق سوق العمل وانتشار الآفات الاجتماعية التي تقوم بالفائدة للمقاولين الإثنيين وجماعات المصالح، انتشار الأمية وسوء التعليم، انفجار ديمغرافي لا يتماشى مع النّمو الاقتصادي.

* **الآثار الاقتصادية:** يلعب النزاع الإثنوهوياتي دورا كبيرا في التأثير السّلبي على البنية الاقتصادية للدولة قد تؤدي إلى انهيار النظام، وتتمثل فيما يلي:

- التدهور الاقتصادي الحاد والمفاجئ للسوق المحلية للدولة وقد تتعدى حتى حدود الدولة المعنية بالنزاع.

- انخفاض جذب الرأس المال الخارجي واستثمارات الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في دول تعاني من ظاهرة اللاإستقرار.

- اللامساواة في توزيع الثروة الاقتصادية بين الجماعات، وبالتالي زيادة ظاهرة تهميش جماعة على حساب جماعة أخرى.[1]

[1] عادل حاش، جمال العيفاوي، تأثير النزاع الاثني في بناء الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، (المركز الديمقراطي العربي)، على الرابط: **http://democraticac.de/?p=2414**

نلاحظ بأن تأثير هذا النزاع يمس جميع جوانب الحياة ويضعف قوة الدولة وقدراتها على مواجهة المشاكل وتوفير الأمن لمواطنيها.

كذلك من بين ما يهدد أمن الدول هوما حادث الآن من عدم الاستقرار الداخلي الذى تقوم به عناصر وجماعات إرهابية. تابعة لجماعة الإخوان المسلمين مثل كتائب بيت المقدس والعناصر الإخوانية التي تقوم بتنفيذ بعض التفجيرات البدائية هنا أو هناك. وسيطرت الجماعات المسلحة على مؤسسات الدولة ومقدراتها مما يبعث على القلق وعدم الاستقرار.[1]

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن كثيرا ما يتطور عدم الاستقرار السياسي إلى فوضى هدامة تضعف الدولة وتحد من قدرات النظام السياسي ويعرقل سعي الدول نحو الديمقراطية، ويعمل على زعزعة كيان الدولة وأمنها.

[1] محمد عبد الله الشهاوي،" التحديات والتهديدات المؤثرة على الأمن القومي"، **مجلة المصري اليوم**، (2014)، على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/521177.

الفصل الثاني:

مسار الحركة الحوثية

في ظل الأمن القومي

اليمني

الفصل الثاني: مسار الحركة الحوثية في ظل الأمن القومي اليمني.

يعد الإصلاح في الدول العربية أهم الشروط الأساسية لتمكين الدولة من تحقيق أمنها القومي وتجاوز مشاكلها والأزمات الراهنة، بتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، وتجعل من المواطنة محور الروابط المعنوية والفكرية بين المحكوم والحاكم، ويستند إلى مبادئ وأسس حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية لتوفير ضمانات تحقيق المشاركة السياسية.

ففي اليمن، بكونها دولة يندمج فيها نظامين الرسمي من جهة والقبلي من جهة أخرى، والذي جمع بين عدة طوائف ومذاهب دينية، والتي شهدت بدورها علاقات توتر وصراع خاصة بين المذهب الشيعي والسني، باعتبار أن كلاهما يحوزان على مناطق وأقاليم، لكن أنصار المذهب الشيعي في اليمن والذي انفصلت عنه جماعة الحوثيين كانت لهم مطالب بل وأهداف التي توسعت من السيطرة على إقليم صعدة إلى التوسع للأقاليم المجاورة. من هذا المنطلق سنعرض نبذة عن نشأة وتطور الحركة الحوثية والعوامل التي ساعدت على تمددها.

المبحث الأول: الحركة الحوثية: النشأة، التطور، الأهداف.

يتناول هذا المبحث البيئة التاريخية التي سايرت انبثاق الحركة الحوثية والعوامل التي ساعدت على تطورها وتمددها، وعلاقاتها بالنظام الرسمي.

المطلب الأول: مسار ونشأة الحركة الحوثية.

فرض **الإمام الهادي*** مذهبا شيعيا خالصا، ذلك في القرن التاسع ميلادي، و هو" اليزيدية" الذي يكتفي بأئمة خمسة كمبدأ أو كمنطلق للشرعية، و قد شكل نواة الدولة اليمنية حتى عام 1962، لجأت الإمامة الزيدية إلى منطقة الجبال العالية وتمركزت فيها، كما أن تاريخ شمال اليمن من العصور الوسيطة إلى المرحلة الحديثة، تميز بمجابهة دائمة بين القبائل الجبلية الزيدية والسنة من سكان السهول والشواطئ. ولذلك انقطاعا سياسيا ليست جذوره في الاختلافات الدينية والقبلية وحدها، وإنما أيضا في العناصر الجغرافية، أي في الجبال والسهول والصحاري، كما تحتضن أعلى قمة جبلية في جزيرة العرب وهي قمة جبل النبي "شعيب عليه السلام" الذي يبلغ ارتفاع قمته 3666 متر.[1]

في القرن التاسع عشر وجدت هذه البلاد نفسها موضع تجاذب بين خصومتين تركية وإنجليزية تتنافسان للسيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، فيما نجح العثمانيون بإقامة سلطتهم في اليمن الشمالي و كان الإنجليز يستقرون في محافظة "عدن" إذ كان اليمن الجنوبي غالبيتهم من السنة، لذلك وجد الإنجليز نفسهم في موقف وسط وضمن إطار "نظرية الراكب المجاني،" ذلك على خضم الصراع

[1] محمد حسن الظاهري، **المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية الحزبية الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي،** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص.134.

*

القائم بين السنة في الجنوب مع الشيعة في الشمال. وكذلك التهديد الآخر للشيعة وهم العثمانيون السنة والوهابيون في شبه الجزيرة العربية.

لكن مع انهيار السلطة العثمانية، أدى ذلك إلى وجود يمن مستقل يحكمه الزيديون الذين لم يلبثوا أن دخلوا في صراع مع المملكة العربية السعودية (الوهابية الناشئة) بشأن إقليم "عسير" الغني بالثروات، إذ أعلن الشيعة حربا على السعوديين بدعم البريطانيين إلا أنهم خسروا الحرب واستولت السعودية على "عسير" ومنطقتها.

هذه الحقائق تفسر وجود الطائفة "الزيدية" الصغيرة في إقليم "عسير" والتي يمكن مقارنتها بمنطقة "الألزاس" و"اللورين" بين فرنسا وألمانيا. إذ يعيش في "عسير" إسماعيليون من فرع المستعلية والذين ينحدرون من خلافة القرامطة و لا يعترفون بسلطة الأغا خان.

وعاد الاختلاف الشيعي/السني مع إنشاء البريطانيين "الاتحاد الجنوب العربي" وصارت دولة اليمن الجنوبي، انطلقت من العاصمة "صنعاء" ثورة أطاحت بالإمام الزيدي أحمد، إذ تلقى دعم الجمهوريون من مصر الناصرية أما تيار الملكيين فتلقوا الدعم من الملك السعودي المدافع عن الوهابية.

دامت الحرب 5 سنوات ولم تنتهي إلا في 1967 مع الحرب العربية/الاسرائيلية، خلالها أجليت القوات السعودية والمصرية من المنطقة ليتم اتحاد اليمن الجنوبي تحت وصاية بريطانية، وهذه المنطقة سنية وهذا بعد استفتاء تقرير المصير، و بعدها توجه النظام إلى نظام ماركسي يدعمه الاتحاد السوفياتي الذي طمع في إنشاء أول نظام شيوعي في العالم العربي، إضافة إلى أطماعه في السيطرة على النفط (البحر الأحمر) وضمان التحكم بالتحالفات التي تحدث بين شبه الجزيرة العربية و القرن الإفريقي.

ولم يتوقف اليمن الشمالي والجنوبي طوال الفترة ما بين 1972 و1979عن رغبتهما في الوحدة، رغم المواجهات العسكرية التي حدثت، لكن الوحدة في نظر السعودية كانت تشكل خطرا عليها إذ سيزيد سكان اليمن عن سكان السعودية، لذا حاولوا منع الوحدة بشتى الأحوال والوسائل وقاموا بتشجيع القتال بين القبائل، ودعم الشيعة من سكان الجبال الذين واجهوا السلطة الجمهورية لسكان الساحل، كما خشى سكان الجبال والقبائل من تحويل الوحدة السياسية لهم من أسياد إلى أقلية سياسية، فهم يمثلون 45 بالمئة من سكان اليمن الشمالي، كما يمثلون قوة الاقتصاد اليمني الحقيقي لكن السنيين يسيطرون على القطب السياسي في صنعاء و يسيطرون على القطب الاقتصادي في عدن.[1]

رغم ذلك توحد اليمن سنة 1990 خصوصا بعد الدعم الصريح للسعودية لسكان القبائل، و زاد موقف السعودية مع انضمام صنعاء إلى فريق صدام حسين "محور بغداد – صنعاء – طرابلس– الخرطوم" وهو مهدد حقيقي للسعودية وصار لمصلحتها تقسيم اليمن من جديد.

أما الإمامة الزيدية التي تستوحي الانشقاق الإسلامي الأول، فهي الدولة الشيعية الأطول عمرا في التاريخ الإسلامي وهذا البناء السياسي الخاص في فردانيته (وجوده في اليمن فقط)، إضافة إلى العناصر الجغرافية في تكوينه، ويفسر عزلة اليمن في المرحلة المعاصرة(عزلة جغرافية وسياسية) تسبب بدورها تخلفا اجتماعيا اقتصاديا.

بالإضافة إلى محاولة اليمن العمل على تطوير تنميتها هذا راجع إلى افتتاح طريق الهند واكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية و هذا بدوره سبب عودة الأتراك ومجيء الإنجليز إلى المنطقة، في بداية القرن العشرين، وهكذا صارت الشيعة الزيدية الضحية السياسية للعصرنة الاستعمارية، فمازال لوزنها تأثير

[1] جواد صندل جازع، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة ديالي**، العدد: 49، (2011)، ص.27.

في الحياة اليمنية، ومن الناحية الجيوسياسية للبلاد في اتصالها بآسيا والقرن الإفريقي، وعلى مفترق التوترات الكبرى في هذا القرن – مع أزمات الصومال و الحبشة دون أن ننسى مسألة جيبوتي – يجعل من اليمن عاملا مهما في مستقبل شبه الجزيرة العربية والعالم العربي بمجمله.

اليمن بلد هش لأسباب دينية وعرقية وكذلك بسبب فقره الذي تسبب بهجرة كثيفة نحو السعودية والحبشة، هذه الهجرة في مجملها سنية لأن الشيعة يكرهون ترك مناطق نشأتهم وتمركزهم، والشيعة الزيدية هي آخر ما تبقى من الشيعة بأئمة خمسة و ستبقى طويلا أحد مفاتيح مستقبل اليمن الذي كان و لازال يسمى "اليمن السعيد".[1] (أنظر الملحق رقم1).

المطلب الثاني عوامل تطور فكر الحركة الحوثية وتمددها.

جماعة الحوثيين هم شيعة في الأصل، ينتمون إلى المذهب الزيدي الشيعي والقريب فقهيا من السنة، حيث أنهم عقائديا يقتربون إلى المذهب الشيعي الاثني عشر، يطلق على هذه الجماعة "الحوثيون" تيمنا بالزعيم الروحي لها بدر الدين الحوثي ونجله حسين الحوثي الذي تم اغتياله من قبل القوات المسلحة اليمنية سنة 2004.

تتركز جماعة "الحوثيون" شمال غرب اليمن في اتجاه العاصمة صنعاء وبالضبط في معقلهم مدينة "صعدة"، حيث يسيطرون على معظم المنشآت السياسية والعسكرية قبل التوقيع على اتفاق السلام كمجموعة مسلحة، ويتخذون حاليا اسم "أنصار الله" إلا أن الكيان السياسي الأول الذي أسسوه كان "حركة

[1] جواد صندل جازع، مرجع سابق، ص.29.

الشباب المؤمن" الذي ظهر سنة 1992 كتجمع سياسي مندد بسياسات التهميش التي يتضرر بها سكان الإقليم الشمال الغربي و الذين يمثلون ثلث سكان اليمن.[1]

ومن بين العوامل التي تبين التطور الفكري الحوثي الذي أصبح بعد ذلك الحركة الحوثية الرافضية:

أولا: الخليفة الجارودية الرافضية للحوثية واشتراكهم مع الرافضة الاثني عشرية في كثير من العقائد.

ثانيا: احتواء إيران لكل فرق الرفض والتشيع عقب الثورة الخمينية ومحاولة صهر كل هذه الفرق في بوتقة المشروع الرافضي الاثني عشري الخميني.

ثالثا: تصريح قادة الحركة الحوثية بتبني مذهب الرافضة الاثني عشرية مثل: أسعد الوزير وعصام العماد الذي أسس المجلس الشيعي الأعلى في اليمن، ومثل مؤسسي رابطة الشيعة الجعفرية في اليمن، والمستبصرين" المتحولين إلى الاثني عشرية" ولهم مواقع إلكترونية بهذه الأسماء على الشبكة العنكبوتية.

أما عن عوامل تمدد الحركة الحوثية وسيطرتها على كثير من بلاد اليمن ومفاصل حكمها فهي كثيرة لعل من أبرزها ما يلي:

أولا: العجم ومن حكمهم الذين وفدوا إلى اليمن من جهة المشرق، فارس والعراق والمتأثرون برواسب الفكر الفارسي مع بدأ توافد الزيدية إلى اليمن قديما، ومؤخرا مع الثورة الخمينية ثم سقوط العراق، ووفدوا المعلمين الفرس من الاثني عشرية من العراق ولبنان وإيران.

[1] فرانسوا توتال، **الشيعة في العالم: صحوة المستبعدين واستراتيجيتهم**، ترجمة: نسيب عون، (بيروت: دار الفارابي للنشر،2007) ،ص.128.

ثانيا: توفر البيئة الزيدية المناسبة لتمدد الحركة الحوثية ونشرهم أفكار الرافضة ومعتقداتهم، والعرق واحد وهو التشيع، وكما قيل: "إئتيني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضيا كبيرا، وآتني برافضي صغير أخرج لك منه زنديقا كبيرا."

ثالثا: استيلاء الغرور والكبر والعنصرية الكهنوتية السلالية على أسرة الحوثي ومن حالفها.

رابعا: عبادة المال، حيث أن كثيرا من أعضاء هذه الحركة إنما همه الأكبر المال ولو كان ببيع دينه وأخلاقه ومبادئه وشرفه.

خامسا: لدعم المالي والتعليمي والعسكري والإعلامي والخبراتي المتدفق من إيران وأمريكا وغيرها من الجهات السياسية والمرجعيات الشيعية الرافضية والنفاقية الداخلية والخارجية.

سادسا: الحرية المتاحة لانتشار هذا الفكر الرافضي وتمدده من قبل الحكومة، بل وتقديم الدعم الحكومي له من الحزب الحاكم كيدا بالإسلاميين ومحاولة للإطاحة بهم وتقليص دورهم.

سابعا: التحالف الانتقامي الأخير بين الرئيس السابق وبين الحوثيين بتسليمهم معسكرات بأكملها، والحرس الجمهوري، واستيراد أسلحة من الخارج وتسليمها للحوثيين، وتسليمهم مقاليد كثير من الوزارات ومفاصل الدولة وأسرارها وملفاتها الأمنية.

وبدأ حسين الحوثي توسيع نشاطه خارج منطقة صعدة، ليؤسس مراكز مماثلة لمركزه في عدة محافظات، وبدأت تتجلى ظاهرة حسين الحوثي فيما يطرحه من المسائل والآراء، فظهر تطاوله وتهجمه على علماء الزيدية، وآراء المذهب وكتبه، معتبراً نفسه مصلحاً ومجدداً لعلوم المذهب وتعاليمه، وتجاوز الأمر إلى حد السخرية من كتب الحديث والأصول والصحابة، وهو ما دفع علماء الزيدية لإصدار بيان

نشرته صحيفة "الأمة" الناطقة باسم حزب الحق حذّر من ضلالات حسين الحوثي وأتباعه، منكرا إن تمتّ أقواله وأفعاله إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة، ومحرّماً الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات والتأييد لها أو الرضا بها.

ولم تتوقف أنشطة الحوثي والشباب المؤمن على إقامة المراكز العلمية "المسماة بالحوزات" والمخيمات الصيفية، والندوات والمحاضرات والدروس، ونشر العديد من الملازم والكتب التي تروج لفكره، بل تجاوزها إلى تحريض أتباعه على اقتناء الأسلحة والذخيرة، تحسباً لمواجهة الأعداء من "الأمريكيين واليهود"، واقتطاع نسبة من الزكاة لصالح المدافعين عن شرف الإسلام والمذهب، عامدًا إلى الدفع بشبابه الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15- 25) عاماً لإظهار ثقله الديني والسياسي بالتظاهر في معظم المساجد، وعقب صلوات الجمعة، وترديد شعاراتهم ضد إسرائيل وأمريكا (الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام)، وقد بلغ الأمر في إحدى المظاهرات بسقوط قتلى أثناء مسيرة نظمها التنظيم باتجاه السفارة الأمريكية إبان الحرب على العراق في 2003.

فتنظيم الشباب المؤمن هو التنظيم الذي علّق حسين بدر الدين الكثير من آماله وطموحاته عليه، وسعى لتوفير دعم كبير وهائل له، سواء عن طريق الدعم الإيراني، أو الدعم الذي كان ينصب من قصر الرئاسة في حينها.[1]

خاض الحوثيون من عام 2004 إلى غاية 2010 ستة حروب مع الحكومة المركزية في صنعاء في محاولة للسيطرة على العاصمة كما خاضوا حربا ضد المملكة العربية السعودية في أعقاب سنة 2009 إثر توغلهم في أراضي المملكة.

[1] سلطان ذيب، الحركة الحوثية- النشأة والتوسع والعلاقة مع إيران، على الرابط:
/http://www.dd-sunnah.net/records/view/id/2418.

بعد سنة 2010 وتزامنا مع موجة الربيع العربي قام الحوثيون بعديد الهجمات لتعزيز مطلبهم بالانفصال و بالتحديد إقليم الجنوب وعاصمته مدينة "عدن" مثلما حصل في دولة السودان بالانفصال لإقليم الجنوب وتأسيس دولة جنوب السودان، ورغم تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن منصبه الرئيس التوافقي "**عبد الهادي منصور**" رئيس حزب المؤتمر الحاكم الذي كان صالح رئيسا له، قام الحوثيون بالعودة سياسيا بعقد تحالفات في محاولة لتنحية الرئيس هادي منصور من رئاسة الحزب و ذلك بدفع أنصار صالح وقام الحوثيون مع نهاية سنة 2014 بتزكية علي عبد الله صالح لرئاسة حزب المؤتمر، لكن لازالت مع اجتماعات عديدة الأطراف كون الحزب لم يحدد بعد مصير منصب الأمانة العامة.

رغم الطابع الطائفي يقيم الحوثيون شبكة من العلاقات والتحالفات تتخطى الإطار الزيدي الشيعي بتحالفهم مع "**تجمع حاشد** " القبلي وزعماء "**آل الأحمر**" رغم معاداة الزيدية الشيعية لحاشد القبلي وزعماء "**آل الأحمر**" المساندين علي عبد الله صالح مع العلم أن الحوثيين في انتفاضة 2011 شاركوا في عملية الإطاحة بالرئيس آنذاك **علي عبد الله صالح**.

يتهم الحوثيون (أو أنصار الله) بإبرامهم علاقات سرية مع إيران (تبعيتهم لطهران)، زعيمهم الحالي "**عبد المالك الحوثي**" الذي وصف بأنه يدعم القضية الفلسطينية ويندد بتجاوزات أمريكا وإسرائيل.

مع مشاركة حركة أنصار الله في الحوار الوطني عقب انتقال السلطة سنة 2012، زادت الشبهات حول سعي الحوثيين الى فرض سيطرتهم على شمال اليمن استباقا لتحويل البلاد الى دولة اتحادية، إذ يمكن أن يحظون بإقليم مع منفذ على البحر الأحمر.

* **الحركة الحوثية وبداية الحرب مع الدولة:** مع مجيء عام 2004 حدث تطور خطير، خرج الحوثيون بقيادة "حسين الحوثي" مناهضة لاحتلال العراق في مظاهرات. تلقت ردا عنيفا من

الحكومة اليمنية باستخدامها لأكثر من 30 ألف جندي لكبح جماح المظاهرة التي اعتبرت حربا على الدولة، كما استخدمت الطائرات والمدفعية وأدى إلى مقتل "حسين الحوثي" والكثير من أنصاره، تولى القيادة بعده أبوه "بدر الدين الحوثي" مؤقتا واستكملت الحرب وتم تعيين "عبد المالك الحوثي" خلفا لأخيه، رغم أنه كان أصغر أولاد "**بدر الدين الحوثي**" سلحت الجماعة الحوثية نفسها على مدى 10 سنوات وواجهت الجيش النظامي قامت قطر بوساطة بينهما سنة 2008 وعقدت بموجبها اتفاقية سلام بانتقال أشقاء الحسين "**يحي**" و"**عبد الكريم**" إلى قطر مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية لكن ما لبثت الاتفاقية أن انتفضت وعادت الحرب وسعى الحوثيون للسيطرة على "صنعاء" من جديد و الوصول إلى ساحل البحر الأحمر والسيطرة على الموانئ وأهدافهم توسعت على اليمن بكاملها.

عملت الحركة الحوثية على التباهي بما تملكه من أسلحة ومعدات قتالية تفوق حتى ما يملكه الجيش اليمني، لذا أشعلت هذه الحركة المسلحة منذ نشأتها وحتى اليوم ستة حروب ضد الحكومة اليمنية، تشبه في تسلسلها الحروب العالمية الشهيرة، لتظهر بصورة الجماعة الإرهابية التي تهدف إلى زعزعة استقرار اليمن لحساب أطماع خارجية وعقائدية متطرفة، وهذه الحروب الستة هي معارك بين نظام علي عبد الله صالح من جهة وجماعة الحوثيين الزيدية المسلحة من جهة أخرى، وجاءت هذه الحروب وفق المراحل التالية:

1) **المرحلة الأولى:** اشتعل فتيل المعارك سنة 2004 بين الجيش اليمني وأنصار حسين بدر الدين الحوثي بعد إتهام الحكومة له بإنشاء تنظيم مسلح على غرار حزب الله واستعمال المساجد لبث خطابات معادية للولايات المتحدة والتحريض على الإرهاب جند صالح مقاتلين قبليين من **العصيمات**، وهي إحدى قبائل حاشد السبعة، استعمل المقاتلون الحوثيون القنابل اليدوية والأسلحة

الخفيفة في مدينة صعدة وكتاف وهزموا القوات القبلية من حاشد الموالية لصالح وقطعوا رأس قائدها، توقفت المعارك في 10 سبتمبر 2004 بعد إعلان الحكومة اليمنية مقتل حسين بدر الدين الحوثي ونشرها صورًا لجثته على الصحف الحكومية مسحولة في الشوارع وكانت تلك نهاية ما عرف بالحرب الأولى، أرقام الخسائر ليست متوفرة بصورة دقيقة لغياب مصادر محايدة لتغطية المعارك، توجه بدر الدين الحوثي إلى صنعاء بدعوة من **علي عبد الله صالح** ولكنه عاد إلى صعدة بعد شهرين لأن صالح لم يلتق به، وتولى أخوه **عبد الملك** قيادة الجماعة من بعد مقتل أخيه.[1]

المرحلة الثانية: قامت الحرب مع بداية 2005، قاد المواجهات "**بدر الدين الحوثي**" وانتهت باختفاء "**بدر الدين**" عن الساحة اليمنية إذ غادر إلى إيران، إلا أنه عاد إلى اليمن فيما بعد وذلك إثر اتفاق أبرم لاحقا بين الحكومة اليمنية وقادة الحوثي مع بداية عام 2006، توفي "**بدر الدين الحوثي**" بعدها في نوفمبر لسنة 2010 في اليمن وبلغ عدد مقاتلي الحركة الحوثية في هذه المرحلة 3000 مقاتل.

- **المرحلة الثالثة:** والتي اشتعلت فيها المظاهرات ومن ثمة المواجهات بين الحوثيين والنظام الحاكم مع أواخر 2005، وانتهت بحصول اتفاق بينهما منتصف عام 2006، تميزت هاته المرحلة بالرهان على فترة الانتخابات الرئاسية التي اقترب موعدها، لذا تحرك الطرفان ليكون لأحدهما الأغلبية في الأصوات ،خصوصا وأن جانب الرئاسة القائم سارع لكسب الأغلبية سواء بالقوة أو

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نزاع صعدة، (2004)، على الرابط:/**http://ar.wikipedia.org/wiki**

بالوساطة على إثرها أطلقت بعض الرموز الزيدية وأحدث تغيير وزاري وتم تعيين محافظ جديد لصعدة وإزالة السابق، هذا استجابة لبعض مطالب الحوثيين، أما الحوثيون فقد قاموا باستعطاف القبائل وتهويل قضية "صعدة" وحجم الدمار الذي لحق بها، وهذا لكسب الولاءات والأصوات في فترة الانتخابات الرئاسية.

- **المرحلة الرابعة:** انطلقت هذه الجولة سنة 2007 وقاد الحركة "**عبد المالك الحوثي**" هو شقيق "**حسين الحوثي**" حيث قام بإعادة تسليح الحركة 2007 والرجوع للحرب على خلفية إتهام الحكومة للحوثيين بالعمل على مضايقة اليهود الساكنين في صعدة لإخراجهم منها، حيث تدخلت قطر لحل هذه الأزمة.[1]
- **المرحلة الخامسة:** في 2008 اندلعت الجولة الخامسة بخرق اتفاق الدوحة عندما قتل سبع جنود في كمين نصبه الحوثيون، وانفجرت قنبلة بعد صلاة الجمعة خارج مسجد بن سلمان في صعدة، تسببت في قتل 15شخص وجرح 55 آخرين. اتهمت الحكومة الحوثيون بالوقوف وراء الحادث وأنهم قاموا بهجومين عنيفين وسط نفي من الحوثيون، وقد امتد القتال في تلك الجولة إلى منطقة بني حشيش شمال العاصمة صنعاء كما استمر في مدينة صعدة والجزء الشمالي من محافظة عمران، وأعلن الرئيس صالح وقف أحادي الجانب بإطلاق النار وقد وافق ذلك الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم.
- **المرحلة السادسة:** أما الجولة السادسة اندلعت سنة 2009 بعد اتهامات للحوثين باختطاف أجانب، وترافقت مع وضع السلطات ستة شروط لوقف العمليات كان أبرزها نزول الحوثيون من

[1] جواد صندل جازع، مرجع سابق، ص.30.

الأماكن التي يتحصنون فيها وانسحابهم من كافة مديريات المحافظة وتسليم ما استولوا عليه من معدات مدنية وعسكرية، والكشف عن مصير المخطوفين ووقف عمليات التخريب.

وقد اتسمت هذه الجولة بتكثيف عمليات القصف الجوي منذ اليوم الأول لاندلاعها على مناطق الحوثيون في مناطق ضحيان والخبجي وطلح وآل الصيفي وقهر ومروان وبني معاذ وصحار وحيدان ومطرة وغيرها من المناطق.

وبحسب محللين فإن خارطة القصف الجوي والمعارك والاشتباكات البرية خلال الأيام الأولى من الحرب تؤكد أن الحوثيون كانوا يحكمون سيطرتهم على مساحة شاسعة من محافظة صعدة وأنهم سيطروا على عدد من منافذ الإمدادات العسكرية للجيش التي تمر إلى المدينة.

وهذه الحرب على وجه الخصوص لم تكن كسابقاتها الخمس، فقد ظهرت فيها متغيرات عدة وحاول الطرفان تحقيق أعلى المكاسب ابتداء أو لتقليل الخسائر انتهاء، وفي هذه الحرب أيضا ظهرت جملة من التعقيدات، لأنها حرب بدأت لكي تستمر طويلا بين فريقين. فقد ظهر للدولة التي استهانت كثيرا بشأن الحكومة، أنها تقف أمام خطر حقيقي يهدد وجودها مع عدم قدرتها على القضاء عليها.

استمرت المعارك بين الحوثيين والجيش اليمني بشكل متقطع إلى ان توقفت سنة 2010 وانسحب الحوثيون بعدها من شمالي صعدة، وقد خلفت هذه الحرب مئات القتلى من الجانبين وتسببت بنزوح عشرات الآلاف، حيث يقدر عدد النازحين منذ بدأ الصراع بنحو 150 ألف شخص.[1]

المطلب الثالث: أهداف الحركة الحوثية:

الحركة الحوثية تسيرها أهداف معلنة وأخرى مبطنة. و يمكن أن نلخص أهدافها في النقاط التالية:

[1] هشام أبو المجد، حروب الحوثيون الستة ضد الدولة اليمنية، على الرابط:
http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=21647.

* **بناء قوة طائفية:** تنطلق الحركة الحوثية من هدف مرحلي يقوم على بناء قوة طائفية حزبية قوية متماسكة، الغرض منها إرباك الشأن السياسي و الاجتماعي والمذهبي، بخلق بنية اجتماعية غير متوحدة تلفها الصراعات المذهبية و القبلية، ثم أخذ زمام الموقف العام بفرض السيطرة على منطقة "صعدة" وما يجاورها، وتكوين قوى في منظومة الحكم تكون مؤثرة في خيارات النظام السياسي آنيا ومستقبلا.
* **العمل على تهيئة البيئة السياسية:** تنتقل الحركة لهدف آخر متزامنا مع الأول وهو مرتبط به، ألا و هو تشجيع الحركات الانفصالية وبالأخص في الجنوب مما يجعل من انفصال اليمن الشمالي عن جنوبه بوابة الحركة لبسط نفوذها في اليمن الشمالي، الأمر الذي تعمل عليه الحركة من خلال تقديم الدعم الإعلامي للجنوب وإفراز حال استقطاب طائفي قوي داخل المجتمع اليمني عن طريق مواجهة الدولة و استعداء المذاهب الأخرى بعضها للبعض و إشغال الدولة عن الهدف الجوهري لها المتمثل في الحفاظ على الوحدة و تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع و بحل مشكلات السكان.
* **نشر الفكر الإيراني:** إن التحول الذي حصل لبعض الزيدية التي يقودهم حسين بدر الدين والحركة الحوثية بشكل عام باتجاه الفكر الإيراني والإيديولوجية التي ترتبط بتصدير الثورة التي اعتمدها النظام الإيراني، والمسؤولية التي أوكلت للحركة بنشر المذهب الفكري الإيراني في اليمن، إحدى أهداف الحركة تتمثل في تحركها السياسي و الثقافي و العسكري في اليمن، ومدينة صعدة على الخصوص والدليل على ذلك الدعم الذي تتلقاه الحركة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[1]

[1] جواد صندل جازع، مرجع سابق، ص.33.

* **إقامة كيان رافضي مستقل على الحدود السعودية الجنوبية:** إضافة إلى ما تقدم فإنها تهدف إلى إقامة دولة رافضية مستقلة فإن حسين الحوثي ووالده والفكرة الجارودية لا تعترف إلا بإمامة رجل من أهل البيت، وقد قام حسين الحوثي بشق العصا وتمرد على الدولة حتى قُتل ولا زال أتباعه يواصلون المسيرة ظلماً وعدواناً وإحياء لسنة الخوارج ودعاة الفتن والشقاق، وإذا تحقق للحركة الحوثية إقامة كيان مستقل فذلك يشكل خطراً بالغاً على الأمن والاستقرار والعقيدة الصحيحة وما سيتبع ذلك من تمهيد السبل لبعض القوى المؤثرة لتحقيق مآربها عن طريقها لا قدر الله، وقد حذرت كثير من الكتابات والدراسات المطبوعة أو المنشورة في الشبكة العالمية من خطورة هذا الهدف وأوضحت كثيرا من العواقب السيئة في حال تحقيقه.
* تحقيق الهدف الذي تم التخطيط له منذ انبثاق ثورة عام 1962، ألا وهو إعادة الحكم إلى الإمامة التي كانت تحكم اليمن قبل ثورة 1962[1]، هذه من أهم الأهداف التي تسعى الحركة الحوثية لتحقيقها قصد سيطرتها على الدولة اليمنية.

[1] سلطان ذيب، مرجع سابق.

المبحث الثاني: علاقة الحركة الحوثية بالنظام الرسمي وغير الرسمي.

سنتناول في هذا المبحث علاقة الحركة الحوثية بكل من النظام الرسمي وغير الرسمي.

المطلب الأول: الحركة الحوثية والنظام الرسمي

يوصف النظام اليمني بأنه "رسمي" لأن من يسنمه يعد مفوضا رسميا في تسيير شؤون الدولة باستناده إلى الدستور والقوانين، كما أن السلطة الحاكمة تمتلك قوة ولها حق استخدامها، إضافة إلى امتلاكها حق صنع القرار، وتترأس المؤسسة العسكرية. ولا تعتمد السلطة بالضرورة وصولها إلى سدة الحكم على النظام القبلي، فهناك آليات عدة تساعد على الوصول إلى قمة الهرم السياسي اليمني عن طريق: المؤسسة العسكرية، والتنظيم السياسي والعامل الخارجي.

من ناحية أخرى يوصف النظام اليمني بأنه تحكيمي وهنا إشارة إلى العامل القبلي ورغبته في رئاسة الدولة اليمنية، وفي هذا الجانب يلاحظ أن ترأس الدولة اليمنية هو غالبا من نصيب جهات من خارج شريحة شيوخ القبائل، وأحيانا من خارج اليمن، وإن كان لبعض القبائل اليمنية سواء المتصارعة أو المتوازنة دور في وصول بعض هؤلاء الرؤساء ودعمهم، وربما إسقاطهم يضاف إلى ذلك، استناد كثير من النخب اليمينية الحاكمة في تجنيدها، وتقلد مناصبها السياسية إلى أسس غير قبلية، كالركون إلى الرضاء الشخصي للحاكم، أو إلى العامل المناطقي، أو الحزبي، أو إلى المؤسسة العسكرية.

وكمثال نجد أن الرئيس **علي عبد الله صالح** ينتمي اجتماعيا إلى شريحة الفلاحين، أما وظيفيا إلى المؤسسة العسكرية اليمنية، وبالنسبة لرؤساء الوزارات المتعاقبة، فهم من أبناء القضاة، أو من العمال.، وكما أن أول حكومة شكلت عقب أول انتخابات برلمانية يمنية أجريت في ظل التعددية السياسية والحزبية عام 1993، لم تضم سوى خمسة وزراء ينتمون إلى شريحة شيوخ القبائل، وكان واحد منهم فقط

قد انضم إلى الوزارة بسبب ثقله القبلي[1]، أما الاربعة فقد انضموا لأسباب أخرى غير قبلية، وينتمون إلى مناطق يضعف فيها التماسك والتضامن القبلي، وبالنسبة للإطار الدستوري والقانوني لدولة اليمنية مرت التشريعات فيها بعدة مراحل فقد شهدت منذ نصف قرن 32 وثيقة دستورية واتفاقا وسميت ثلاثة دساتير منها "**الدساتير المؤقتة**" وسمي دستوران بالدستورين الدائمين ولم تطلق على ستة دساتير أي صفة.[2]

وقد تراوحت تلك الدساتير في طريقة نشأتها بين أسلوب المنحة والعقد، وأسلوب الجمعية التأسيسية، وأسلوب الاستفتاء الشعبي، فدستور الجمهورية اليمنية صدر باستفتاء شعبي، وحاليا يتكون دستور الجمهورية اليمنية من عدة مواد موزعة على خمسة أبواب وكل باب يتناول أسس ومعايير. لهذا تميز النظام الرسمي للجمهورية اليمنية إطارها الدستوري والقانوني[3] بالتنوع لاحتوائه على العديد من الأعراف التي سادت اليمن لعقود.

وفيما يخص علاقة الحوثيين بالنظام الرسمي في البداية عند تأسيس "حركة الشباب المؤمن" حيث كانت تدعم النظام لمقاومة المد الإسلامي، والذي كان متمثلا في حزب" التجمع اليمني للإصلاح" لكن ما لبثت الجماعة أن تمردت على الحكومة بداية من سنة 2002.

الزعيم بدر الدين الحوثي سافر لإيران التقى بكبار شيعة إيران وكذا ممثلي حزب الله اللبناني، وبهذا نال سخط النظام اليمني آنذاك، بعدها توسط عدد من علماء الزيدية الذين كانت لهم علاقة وطيدة مع بدر الدين الحوثي، كما حاولت قطر تلطيف الجو بين الحوثيين والنظام الرسمي في ظل الحروب التي جرت

[1] محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص.580.

[2] قائد محمد طربوش،" الإطار التشريعي لتغيير الديمقراطي في الجمهورية اليمنية"، **مجلة الثوابت**، العدد: 15،(1999)، ص.21.

[3] قائد محمد طربوش، مرجع سابق، ص.22.

بعد سنة 2004، حيث توسطت بينهما سنة 2008، وعقدت بينهما اتفاقية سلام كان بموجبها انتقال اشقاء حسين الحوثي وهم يحي وعبد الكريم إلى قطر، بعدما طلبوا اللجوء السياسي.

من جهة أخرى أتهمت الحكومة الحوثيين بمضايقة يهود اليمن الذين يقطنون "صعدة" بالخصوص وأنم بادروا لإخراجهم من المنطقة لكن تم حل الأزمة بوساطة قطرية. (أنظر الملحق رقم 02).

المطلب الثاني: الحركة الحوثية والنظام القبلي.

يشكل الطبيعة القبلية في المجتمع اليمني أحد عناصر التأثير القوية في ظهور الحركة الحوثية أو-أنصار الله- كحركة سياسية، وكانت عاملا مهما في تأجيج الصراع واستمراره، هذا العامل يشكل عائقا أمام قدرة السلطات اليمنية في المواجهة الحاسمة أمام الحوثيين، لاسيما مع المساندة التي يتلقاها الحوثيون من القبائل اليمنية، فمثلا وقفت قبيلة "حاشد" في صف الحكومة وهي قبيلة كبيرة ضد الحوثيين في حين وقفت قبيلة "باكل" مع الحوثيين، فضلا عن بعض القبائل التي لعبت دورا مزدوجا للحصول على مكاسب من الطرفين، ذلك بدفع النظام لإعادة الأراضي لبعض شيوخ القبائل من جهة و من جهة أخرى منح شيوخ القبائل لبعض الامتيازات لكسب ولائهم.

اذ بلغ إجمالي سكان اليمن حسب تعداد 2004 نحو 20مليون نسمة، أما سكان صعدة فحوالي 700 ألف نسمة أي بنسبة (3.5) بالمئة من اجمالي السكان، كما يتركز الحوثيون و الطائفة الزيدية في المناطق الجبلية الشمالية في صعدة وذمار وحجة وصنعاء، بينما يتركز أتباع المذهب الإسماعيلي وهم جزء من قبيلة "يام" يعرفون(بالمكارمة) بين مأرب ونجران، ومنطقة حراز غرب صنعاء، كذلك في منطقة "صعفان وهمدان" مع قلة قليلة من اليهود، ومع احتساب اجمالي سكان اليمن فإن نسية الزيدية تمثل نحو (35-30 بالمئة).

كما يتداخل الحوثيون في صعدة مع منطقة جنوب غرب السعودية، وتحديدا في محافظة "حيزان" التي تضم نسبة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي والذين يتداخلون مع الحوثيين بعلاقات النسب والقرابة.

قامت الحركة الحوثية باستقطاب القبائل في اليمن عن طريق خطابات وجهتها لوجهاء المجتمع واستغلت الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي في البلاد، فضلا عن تداعيات أزمة العراق على المنطقة من طرف أمريكا وتعسف اليهود في غزة ضد الفلسطينيين، كل ذلك استغلته الحركة ليكون لها قبول و مبرر في نزاعها مع النظام اليمني.

توجهت الحركة لتوسيع نشاطها، بالعمل في العديد من المحافظات، فأقامت مراكز ثقافية دعوية أسمتها(حوزة) من جهة، و حركة الشباب المؤمن التي تحولت الى أنصار الله كذراع عسكري لها.

وفي اليمن، لا تزال الحركة الانفصالية الجنوبية نشطة في سياسة البحث عن الهوية، وهي أيضا مسألة أولية في الشمال والقبائل الموجودة فيها، حيث قاومت هذه الأخيرة جماعة الحوثيين لحماية العاصمة صنعاء في العديد من المرات.[1]

تناقصت أعداد الزيديين بداية من 1995نظرا لعدة عوامل منها:

1) تأثر كثير من أتباع المذهب نتيجة عوامل المعايشة و الاختلاط و السفر بالمذهب السني و تحولهم إليه.
2) تأثير الصحوة الإسلامية السنية ونشاط التيارات الدعوية في نشر مفاهيم الاتباع للدليل والتمسك بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

[1] لوريال آي ميلر، جيفري مارتيني،"التحول الديمقراطي، في العالم العربي"، **تقرير مؤسسة راند للبحوث**، ص.31.

3) انكماش الزيدية عقب سقوط دولة الامامة ورعاية الجمهورية اليمنية لمناهج أكثر اعتدالا وقربا إلى المذهب السني، وكذا الانفتاح على العالم الإسلامي.

4) تسنن عدد كبير من مشايخ القبائل متأثرين بالإسلام المعتدل.

5) تضاعف التعداد السكاني خلال العقود الأخيرة بشكل كبير (غير التركيبة السكانية) وتوزيعها المذهبي.

6) جمود أتباع المذهب الزيدي على أساليب تقليدية في نشر المذهب والتراث الفكري له.[1] (أنظر الملحق رقم 03).

[1] مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، ص.30-31.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية في اليمن وموقع الحركة الحوثية منها.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.

أولا: مفهوم الإصلاح:

يعرف الإصلاح بأنه: " تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية."[1]

ويكتسب مفهوم الإصلاح معاني عديدة: فهو الدعوة إلى تغيير أو إصلاح لنظام دولة أو يكون إصلاحا مقتبسا من محاكاة لنموذج محدد، كما يبدو أن هناك مستويين للإصلاح، حيث يتمثل المستوى الأول في تقليد المجتمعات الغربية، والثاني هو مستوى إعادة التفكير في الهوية، كمسلمين وعرب وحضارة، وذلك مشاركة في الفعل الإنساني.[2]

فالإصلاح يعد من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أنه يتناول أحد الأساسيات الهامة في مسيرة التطور في المجتمعات البشرية، ومعناه لم يكن مقتصرا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى الجانب الثقافي، كما يتناول التغيير في بنية النظام السياسي.

---

[1] صامويل هنتيغتون، **النظام السياسي بمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلو،(بيروت: دار الساقي، 1999، 2008)، ص.121.

[2] مهند مبيضين، **الفكر السياسي الاسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية**، ط1،(بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،2008)، ص. 67.

ثانيا: مفهوم الإصلاح السياسي: الإصلاح السياسي يعني إلغاء الحزب السياسي الواحد، وتأسيس نظام يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وفتح المجال أمام حرية الصحافة وحرية النقد.[1]

كما يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وتحقيق المساءلة، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم.

وللإصلاح السياسي تعاريف عدة نذكر بعضها وهي:

يعرف على أنه: "تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا."

ويعرف أيضا على أنه: "التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج."[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرات الإصلاح السياسي تأتي من أجل التغيير ويشمل التغيير في مؤسسات الدولة، كما يكون هادفا إلى الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى ديمقراطي، ولتطبيق هذا الأخير لابد من احترام حقوق الإنسان وضمان حرية التفكير والتعبير، وضرورة تداول السلطة لتجديد النظام السياسي برؤى جديدة باعتبار هذا المبدأ أساسي في الديمقراطية.

حيث نجد أن مشروع الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي صعبا، ففي عدد من البلدان العربية، من الضروري مواجهة التحديات التي تفرضها الانقسامات، فالتطور المؤسسي الهادف إلى الإصلاح لا

[1] عبد الله الداير، **علم السياسية والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص. 70.

[2] هشام سليمان حمد الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، (الأردن، 2012) ،ص. 16.

يمكن أن يهمل تلك التحديات، ففي لبنان والعراق والسودان مثلا، فإن أشكال معينة من الديمقراطية التي تأخذ في الاعتبار الانقسامات الإثنية–الدينية، قد تكون ضرورية كحالة انتقالية، وقد تكون ضرورية للتحول الديمقراطي.[1]

نستخلص أن موضوع الإصلاح السياسي أصبح مهما جدا وهو موضوع الساعة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدها العالم.

المطلب الثاني: الاصلاحات اليمنية اعقاب الربيع العربي.

تتميز اليمن بسيناريو معقد حيث بدأ إصلاح قطاع الأمن في القوات المسلحة في سياق ثورة "تم التفاوض عليها" وكان اليمن ينزلق ببطء نحو الشلل السياسي مع تنديد أحزاب المعارضة بقرار الرئيس عبد الله صالح بتحديد موعد الانتخابات في شهر ابريل 2012، دون تمرير الاصلاحات الرئيسية، وفي هذا السياق. وفي حين كان مخططا لمظاهرات ضد تعديل دستوري يعلق القيود على عدد فترات الرئاسة.

أضافت الأحداث في تونس ومصر زخما، وكما هو شائع في المنطقة يترأس أقارب الرئيس الكيانات الأمنية الرئيسية، ومع ذلك سيكون من الخطأ أن نخلط بين دور القوات المسلحة اليمنية ودور الجيش في مصر، فلم تلعب القوات المسلحة اليمنية دورا حاسما في قلب النظام، وكان الرئيس اليمني **علي عبد الله** صالح القائد الأعلى واقاربه يترأسون الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، ولكن الجيش كان منقسما للغاية.

يمثل إصلاح قطاع الأمن عنصرا واضحا في الاتفاق الذي يحكم الفترة الانتقالية وسيكون تنفيذه اختبارا رئيسيا للرئيس الانتقالي. عبد ربه منصور هادي و"الخبر السار" هو أن المرحلة الاولى من الفترة

[1] إبراهيم البدوي، سمير مقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 468.

الانتقالية كانت ناجحة إلى حد معقول، فقد تحسن الوضع الامني وتم تشكيل لجنة أمنية عسكرية وصدق البرلمان المبادرة الخليجية ويسود قبول عام للتحول، وسوف تكون المرحلة الثانية من العملية الانتقالية أكثر تحديا وستطرح أسئلة أساسية حول من هم الذين سيشاركون في الحوار الوطني وكيف سيتم تحديد مستقبل الجنوب خصوصا مع تزايد دور جماعة الحوثيين.

كذلك تعزيز ثقافة الإصلاح وتعزيز التنمية المؤسسية، حيث اليمن تتعامل مع برنامج لتدريب القوات المتخصصة في مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهي قوات خارج الهيكل العسكري العادي، وسيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد كيف سيتم دمج نهجها لمكافحة الإرهاب في اليمن، مع إصلاح قطاع الأمن بشكل عام، وفي ظل المشاكل الأساسية للمجتمع اليمني كالتخلف الاقتصادي والجريمة والتهديدات وغيرها، نجد بأن الولايات المتحدة قد قصرت في اليمن وفي بلدان أخرى في المنطقة الحوار على قضايا مكافحة الإرهاب.[1]

وبتطبيق الولايات المتحدة برنامجها ستوفر فرصة في تطوير خدمات الشرطة المدنية وفق نماذج غربية، على عكس التجارب في أفغانستان والعراق، حيث كان تدريب وفق نموذج شبه عسكري في خضم الحرب، ومن خلال انخراط الولايات المتحدة ستزود وكالات الأمن الحكومات بالدعم الفوري بين السكان وتكون بمثابة نقطة انطلاق للإطار المؤسسي للإصلاح اللازم لتعزيز التنمية.

ومن جهة أخرى إعادة صياغة العلاقات في المنطقة باعتبار إصلاح قطاع الأمن مهما جدا في صياغة العلاقات الأمريكية مع العديد من البلدان في المنطقة، فاليمن يقوم بتوجيه المساعدات الأمنية لعمليات مكافحة الإرهاب، والاتفاق في اليمن الذي أنجز بوساطة مجلس التعاون الخليجي يشمل

[1] دونالد جيه بلانتي، **تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية**، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2012)، ص ص.5-8.

الإصلاح العسكري، وقد بدأ الرئيس اليمني الجديد إعادة هيكلة الجيش ولكنه بحاجة إلى دعم مالي متواصل وهذا يمثل فرصة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي لبناء برنامج طويل الأجل يمكن أن يصبح نموذجا لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة.

وفي هذا الصدد عمل معهد السلام الأمريكي على نشر فرق إصلاح قطاع الأمن الاستشارية ووضع الخطط الاستراتيجية لتنفيذ الإصلاح الشامل، وكذلك الاتحاد الأوروبي يستطيع دعم إصلاح قطاع الأمن في المنطقة، حيث يجلب وجهة نظر عالمية تركز على نهج أكثر شمولا، بدلا من التركيز على معالجة المشاكل كل على حدى، ويؤكد هذا النهج على دعم استراتيجية وطنية واسعة مع التركيز على العملية السياسية. كما يربط إصلاح قطاع الأمن بالإصلاح الديمقراطي الأوسع.

تستطيع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بذل المزيد لإشراك الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف في إصلاح قطاع الأمن، حيث تشهد المنطقة مناقشات حول التعاون الأكثر شمولا.[1]

المطلب الثالث: أهم القرارات اليمنية وتأثيرها على توجهات الحركة الحوثية.

من بين القرارات التي جاءت بها الجمهورية اليمنية، قرار توحيد شطري اليمن رغم واحدية اليمن أرضا وشعبا، إلا أنه شطر إلى يمنين (شمالي وجنوبي) وحكمته نخبتان وسلطتان سياسيتان متباينتان (إيديولوجيا وسياسيا) ولذا قد عرف اليمن بشطريه حروبا عدة.

وعلى الرغم من تباين النظامين السياسيين في كلا الشطرين، إلا أن حضور إرادة سياسية وحدوية في كلا الشطرين، إضافة إلى متغيرات أخرى محلية ودولية، قد دفعت باتجاه صدور قرار إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 ماي1990، ورغم استناد القرار الوحدوي إلى إرادة سياسية فإن ثمة عوامل عدة

[1] دونالد جيه بلانتي، مرجع سابق، ص ص.8-9.

ساعدت على نجاح القرار وترسيخه، ومن هذه العوامل: وجود هوية يمنية عامة مشتركة في إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية وتجزئة اليمن شعبا وأرضا كان تشطيرا مبالغا يبدو كاستثناء غير طبيعي في وعي اليمنيين، وهذا ساعدهم إلى جانب المتغيرات الدولية الحاصلة، على أن يرفضوا ثقافة التجزئة.[1]

وتكمن أهم القرارات التي جاءت بعد المرحلتين الرابعة والخامسة من الصراع القائم بأهمية خاصة مقارنة بالمراحل السابقة ويعود ذلك لما يأتي:

- ظهور البعد الدولي بسبب العامل اليهودي الذي دفع بعض الدول الأوروبية للمطالبة بحماية اليهود في صعدة، وإدراج منظمة الشباب المؤمن ضمن المنظمات الإرهابية.
- تصاعد المطالبة بحسم التمرد الحوثي بصورة نهائية، حتى لو عن طريق القوة، وهوما يشير إلى تصاعد القوات المسلحة وتصاعد هجمات المتمردين الحوثيين.
- فشل جميع وسطات الحل السلمي، فضلا عن فشل كل الوسائل السلمية التي طرحتها الحكومة اليمنية لإنهاء التمرد.[2]
- الاتهامات الصريحة والمعلنة من المسؤولين اليمنيين، في أكثر من مجال لإيران بأنها تتدخل في الصراع القائم، من خلال تقديم المساعدات للحوثيين وهو يعد تدخلا في الشؤون الداخلية لليمن، وقد عزز سلوك الحكومة هذا موقفها من الحوثيين، وذلك بحصولها على المساندة من القوى العربية الإقليمية.

---

[1] محمد محسن الظاهري، **الحالة اليمنية في: كيف يصنع القرار في الانظمة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.569-570.

[2] جواد صندل جازع، مرجع سابق، ص.24.

- عمق الإيديولوجيا والفكر المذهبي الذي زرعه حسين بدرالدين الحوثي في جماعته مما جعلهم يستميتون في المقاومة وتحدي الدولة اليمينة.

صدور العفو من الحكومة اليمنية عن الحوثيين عام 2006، وهو مؤشر دل على أن الحوثيين غير جادين في إنهاء المشكلة لأن ورائهم أجندات أبعد من السلام.[1]

[1] نفس المرجع، ص. 25.

الفصل الثالث:

الحراك الحوثي: تداعياته على الأمن القومي اليمني

الفصل الثالث: الحراك الحوثي: تداعياته على الأمن القومي اليمني.

تزايد الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان ولم تعد الديمقراطية مطلبا تنادي به الجماعات داخل الدولة بل أصبحت مصلحة وطنية وقومية ترتبط بالأمن القومي، وكذا تراعي التعددية الثقافية وحقوق الإنسان والفئات المجتمعية.

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام 2010 مالم تشهده طيلة عقود طويلة، فبعد أن ظلت خارج موجات التغير والتحولات الديمقراطية، فقد دخل الوطن العربي مرحلة جديدة ارتبطت بموجة الاحتجاجات والثورات اجتاحت العديد من البلدان المطالبة بالتغير(تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) وتأثرت هذه الأخيرة (اليمن) بتداعيات تلك الاحتجاجات عام 2011 وشاركت في الثورة اليمنية عدة أطراف داخل النظام وكذا المعارضة، وأهم شيء مهد له الحراك الحوثي الذي اتخذ من محافظة "صعدة" نقطة انطلاق متجها نحو العاصمة" صنعاء" للمطالبة بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد، وتغيير رؤوس النظام السياسي.

المبحث الأول: العمل المسلح للحركة الحوثية وانعكاساته.

سنتناول في هذا المبحث العمل المسلح للحركة الحوثية وانعكاساته على الأمن القومي اليمني هذا من جهة ومن جهة أخرى ردود الفعل الدولية والإقليمية من تمدد هذه الحركة في اليمن.

المطلب الأول: العمل المسلح للحركة الحوثية.

شهدت الجمهورية اليمنية منذ قيامها عدة محاولات للتكتل على قاعدة الديمقراطية بدأت المحاولة الأولى مع قيام الوحدة اليمينة في 22 ماي 1990، واستمرت حتى إجراء أول انتخابات برلمانية تعددية في 1993، وولدت المحاولة الثانية من رحم تداعي القوى السياسية إلى حوار مطول، انتهى

بصياغة ما سمي "بوثيقة العهد والاتفاق" التي تم التوقيع عليها في مدينة "عمان" عاصمة الأردن عام 1994، وقد انتهى الأمر بالمحاولتين الأولى والثانية إلى الفشل الذي تجسد من خلال حرب أهلية خاضتها الأطراف الرئيسية في الصراع السياسي عام 1994، أهمها قوات الحوثي التي كانت في أوج عملها العسكري وخاضت بعدها عدة حروب مع النظام.[1]

وساهم التراجع الكبير من الانفتاح السياسي خلال الفترة(1994– 2003) في عجز القوى السياسية من الخروج بتكتل على قاعدة الديمقراطية، يرقى في حجمه وأهميته إلى مستوى المحاولتين الأولى والثانية، ولم يتغير الوضع إلا مع منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث بلورت أحزاب المعارضة اليمنية الرئيسية، في ظل حدوث انقسام داخل السلطة وحصول المعارضة على دعم جديد، إذ حصلت الحوثية على دعم إيران لقضيتها، وتلقت وعود بإمدادها بالأسلحة ومن جهة أخرى تراجع النظام الاستبدادي في البلاد، وظهر ما يعرف بـ " اللقاء المشترك"، الذي مثل نواة لتكتل جديد على قاعدة الديمقراطية المنشودة، لكن وجود مصلحة للخارج في تغيير النظام، بحيث تجعله تلك المصلحة لا يحجم فقط عن دعم النظام القائم، وإنما يعمل أيضا على دعم قوى التغير بما يحقق مصلحته، وليس المقصود عن تدخل الخارج بالدعم العسكري، والمقصود أيضا الدعم السياسي والمعنوي للقضايا.[2]

يرتكز النشاط المسلح للحوثيين على مبدأ رئيسي هو إظهار أن المسلحين الحوثيين كمجاهدين، قادرين على توجيه ضربات مذهلة بتخطيط مسبق ضد أعدائهم، إضافة إلى التصريحات الفخرية التي يقوم بها قيادات الحركة نقصد (أنصار الله)، وهذا ما يعني أنهم مدركون لاختلاف وتنوع الجمهور وما

[1] عبد الله الفقيه، **التكتل على قاعدة الديموقراطية في الجمهورية اليمنية (1990– 2009) : المحاولات، المعوقات، و الشروط المطلوبة**، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2010)، ص.139.

[2] عبد الله الفقيه، مرجع سابق، ص.151.

يريد مشاهدته أو إتباعه بهدف تصوير الحوثيين كمنظمة شبه عسكرية قادرة على تنفيذ عمليات نوعية واستهداف مسؤولين كبار في الحكومة.

يتعمد الحوثيون في نشاطهم المسلح وضع شعارهم على المركبات والمعدات التي يستولون عليها حيث يمكنهم ذلك الشعار الذي فحواه" الله أكبر– الموت لأمريكا– الموت لإسرائيل– اللعنة على اليهود– النصر للإسلام" من بعث رسائل إلى مختلف الأطراف بعدم التعرض لهذه المعدات، لأنها أصبحت تابعة للحوثيين وأن تلك المركبات تستطيع التنقل في كل أرجاء البلاد، كما أن أعمالهم هي من بشائر النصر على أمريكا وإسرائيل.[1]

ويحصل الحوثيون على الأسلحة من ثلاث مصادر رئيسية هي:

أولا: المصدر الأول لأسلحة الحوثيين يأتي من "سوق الطلح" وهو أكبر سوق سوداء للأسلحة في اليمن، إضافة إلى أسواق في مأرب، وبما أن النظام يعقد علاقات طويلة مع أمريكا لمكافحة الإرهاب والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير جهاز الأمن القومي والاستخبارات ذلك للحد من ظاهرة التهريب.

ثانيا: القبائل، حيث اتجه الحوثيين للاعتماد على إمدادات القبائل الصديقة وكذا تلك التي عقدوا تحالفات معها.

ثالثا: المصدر الثالث للأسلحة متمثل في الجيش اليمني، فهذا نظرا لأسباب جديدة أهمها تدني المرتبات التي يتقاضاها الجنود والانقسامات الموجودة داخل الجيش. والتجاوزات التي تحدث داخله، وكما هو

[1] Rand corporation Périphérie in northern Yémen :The Hutin phenomenon,p.150

معروف لدى الشعب اليمني أن القادة الميدانيين والضباط أنفسهم يسيطرون على مخازن السلاح الحكومية ويبيعونها عبر وسطاء لجهات مختلفة منها الحوثيون.

في بداية تسليح الحركة لم تكن تمتلك إلا ما يمتلكه غالبية القبائل عادة قنابل يدوية وبنادق عديمة الارتداد، ومع تصادمها مع الجيش سنة 2004 وبعد الحرب الأولى استحوذ الحوثيون على مضادات للطائرات وعدلوها لاستخدامها ضد الدبابات، كما حصلوا على مدرعات مصفحة تصفيحا خفيفا حصلت عليها بعد اشتباكها مع القوات السعودية سنة 2009، كما زعمت الحكومة أن الحوثيون يمتلكون صواريخ "كاتيوشيا" وصواريخ "بالستية" أرسلتها إليهم إيران، لكن كما يعترف الجميع أن الجيش اليمني هو من كان يقصف الحوثيين بصواريخ "الكاتيوشيا" أثناء الحرب، وفقا لتصريحات علي محسن الأحمر* أن عبد الملك الحوثي لا يدفن قتلى الحركة من القبليين. ويأمر مقاتليه بالبحث عن القتلى من "آل البيت" فقط لتكريمهم ودفنهم في مقابر خاصة، وحسب أعراف القبائل والحوثيون أنه لا يوجد سن محدد للبلوغ فإنهم يعتبرون أي طفل في 13 سنة يجند في قوات الحوثي، ويتمثل هذا النشاط الحوثي في استهداف المواقع الحيوية للحكومة بغية الوصول لأهدافه، أهم تلك المناطق قاعدة الدملي الجوية بصنعاء، مطار صنعاء الدولي، المطار العسكري بمحافظة "الحديدة" مطار عدن الدولي. وكذا حماية مخازن السلاح في صنعاء، صعدة، مأرب، الحديدة، وعدن.[1]

وفي تطور جديد قامت القوات المسلحة الحوثية بالهجوم على مواقع لتنظيم القاعدة "خصوصا في محافظة البيضاء" وهذا يعتبر شيئا إيجابيا للنظام، وكذا للمصالح القومية الأمريكية التي اعتبرت ذلك خطوة مهمة لتطبيع علاقات مع الحوثيين(عدو العدو هو الصديق) ووفقا لنظرية الراكب المجاني، وجدت

[1] عارف أبو حاتم، **أموال الخليج ألقت باليمن في أحضان إيران**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2014)، ص.14.

أمريكا تهديد القاعدة الذي لم تجد له حلا، أن له نقطة ضعف في مقر داره، إلا أنه تبقى شعارات التنديد والكراهية لأمريكا تعلم لدى الصغار أوساط الحوثي والزيديين.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات العمل المسلح للحركة الحوثية.

من وجهة نظر الحوثيين فإن رهائنهم على السلاح كمنهجية وحيدة لإحداث التغيير وتحقيق الأهداف، إذ أوصل الجماعة إلى هذا التمكين الطاغي الذي أصبح عليه اليوم، كقوة صاعدة باتت تتحكم بالأمن القومي للبلاد، وتوجه مسار العملية السياسية أكثر من أي قوة أخرى، بعد أن فرضت قوتها وسيطرتها المسلحة على العاصمة "صنعاء" منذ 21 سبتمبر 2014، إلى جانب المحافظات والأجزاء الأخرى التي سبقت وأن فرضت عليها سيطرتها الكاملة طوال السنوات الثلاث الماضية التي أعقبت الثورة الشعبية السلمية كمحافظة صعدة التي سيطرت عليها في 2011 مستغلة الاضطرابات المرافقة للثورة، فهي لا تستطيع التخلي عن نزعة العنف المتأصلة فيها رغم سيطرتها وإقصائها لكل الأطراف المعادية لها، فهي تعتقل وتزج بالشباب والمواطنين في معتقلاتها ومراكز التعذيب التي تقيمها في صعدة، وازداد تهديدها لأمن المواطنين في محافظات الجوف، ومأرب وعمران وحجة، حتى وصلت لكل ما يجاور صنعاء، دون أي تدخل يذكر من الدولة أو الحكومة، عدى توجيه وزير الدفاع اليمني أوامره لقادة المعسكرات بتسليمها للحوثيين والدعم بالسلاح من الرموز والقادة السابقين في النظام ودعم القبائل بالتخطيط الفني والتنفيذ الميداني.[2]

---

[1] نشرة أخبار في قناة روسيا اليوم ،"بانوراما"، أفريل 2015.

* زعيم آل الأحمر

[2] عبد الناصر المودع ،"الحوثيون :من جبال مران الى صنعاء"، على الرابط: www.yamamat.com

[2] قناة الجزيرة، برنامج "الحوثيون الى أين" ،2015/3/15 .

وفي ذروة قوة مليشيات الحوثي المسلحة قامت الأطراف الخارجية باستخدامها كواجهة عن طريق نظرية القيادة من الخلف هذا من طرف إيران أو من طرف أمريكا التي بثت إشاعة وجود مراكز قوى الإخوان المسلمين في صنعاء، والتي أصبحت "جماعة إرهابية" باتفاق دولي تجلى هذا الدعم والقيادة من خلال قبول تلك الأطراف الداخلية و الخارجية بتسليم العاصمة "صنعاء" للحوثيين بدون مقاومة، بعد فتح أبواب المؤسسات العسكرية والمدنية والسيادية على مصارعها، بذلك يستمر الحوثيون في المضي قدما نحو أهدافهم على رأسها تقسيم الدولة إلى فيدراليات وبلوغ هدف انفصال جنوب اليمن عن شماله.[1]

رغم أن الحركة الحوثية نشأت في المناطق الريفية والمعزولة في محافظة "صعدة" إلا أن للحركة عمقا سكانيا يشمل معظم المناطق اليمنية، وتحديدا المناطق المحسوبة تاريخيا على المذهب الزيدي الذي ينتمي إليه الحوثي، أما الممثل السياسي لها "حركة أنصار الله" كحركة سياسية فقد أصبح يطلق عليها " اللوبي الحوثي" الذي يتواجد في جميع المراكز الحساسة للدولة اليمنية، فأعضاء هذا اللوبي بحكم ارتفاع نسبة التعليم في صفوفهم يحتلون مناصب حساسة في جميع المؤسسات الرسمية، حيث نجدهم متواجدين وبقوة في كل من الجيش والأمن والاستخبارات ووزارة الخارجية والإعلام، كما لهم حضور بارز في قيادة الأحزاب السياسية (نقصد حزب المؤتمر الشعبي) والذي يسيطر عليه علي عبد الله صالح، وكذا منظمات المجتمع المدني، والشركات الأجنبية، والسفارات وعكس ما يشاع على الحوثية العنف والخشونة الريفية والعصبية خصوصا في جانب العقيدة، يتجلى اللوبي الحوثي في صنعاء تحديدا ويتميز بالمستوى الرفيع من التعليم والتهذيب وإجادة اللغات الأجنبية، وغيرها تهدف للإصلاح والتغيير في اليمن، وتضعيف القوى الدينية المتطرفة وشيوخ القبائل.

وقد نجح هذا اللوبي في تسويق فكرته لدى قطاع واسع من المجتمع اليمني والسفارات الأجنبية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا ما انعكس بإيجابية على القطاع المسلح الحوثي بتحسين صورته وأنه قادر على حماية الأمن القومي اليمني والمواطنين.[1]

[1] سامي عطا، **سقوط صنعاء والتحولات الكبرى**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، (2014)، ص.35.

المبحث الثاني: الحركة الحوثية والسلطة: من طرف محاور إلى طرف مسيطر.

دخلت الحركة الحوثية في الحوار الوطني، رغم أنها رفضت المبادرة الخليجية إلا أنها استغلت الوضع المضطرب في البلاد وشاركت في الحوار مع مختلف الأطراف والتيارات السياسية، تمثلها "حركة أنصار الله" رغم توتر العلاقات بينها وبين حركة الإصلاح (السنية).

المطلب الأول: الحركة الحوثية: كطرف محاور مع السلطة.

تعتبر اليمن ملجأ حصينا للأقليات المذهبية التي ظهرت في إطار العالم الإسلامي فقد لجأ إليها الخوارج والقرامطة والزيديون والإسماعيليون وغيرهم، بعيدا عن اضطهاد الخلافة المركزية، وقد لعبت هذه الأقليات المذهبية أدوارها في تاريخ اليمن الإسلامي والحديث. أما عن بعض الأمثلة المعاصرة والحالية الدالة على أهمية اليمن (موقعا وجبالا وقبائل) فيكفي الإشارة إلى ما تناقلته وكالات الأنباء عن اعتقال محاربين من خارج البلاد جذبتهم الظروف المساعدة على التدريب و جمع الأفراد لتكوين جماعات إرهابية و ميليشيات مسلحة، و الجدير بالذكر أن معظم تلك الجماعات تلجأ الى القبائل اليمنية في محافظة" شبوه" اليمنية و ما يجاورها.[1]

كما أشار البعض إلى أنه في محاولة لتجنب تدخل عسكري أمريكي سارعت حكومة اليمن إلى شن حملة عسكرية ضد بعض القبائل اليمنية المتحمسة بإيواء أعضاء من القاعدة وأسفرت الاشتباكات عن مقتل العشرات من القتلى. كذلك شهد اليمن في أكتوبر 2000 هجوما استهدف المدمرة الأمريكية "كول"

[1] محمد حسن الظاهري، مرجع سابق، ص ص.139-140.

وأدى إلى مقتل 17 بحارا أمريكيا، ويعتقد البعض أن واشنطن تخشى أن يتوجه مقاتلو القاعدة من أفغانستان إلى المناطق الجبلية الوعرة في اليمن.[1]

رغم اتسام الإطار الاجتماعي اليمني بالتنوع إلا أن هذا التنوع الاجتماعي كثيرا ما يسيس نحو الصراع، فاليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة وهذه القبائل تنقسم أحيانا وتتحالف أحيانا أخرى مكونة توازنا إقليميا أو ما يمكن تسميته " بالتوازن العصبي" والمقصود به وجود رقابة عصبية متبادلة بين أكبر تجمعين عصبيين فاعلين في اليمن، وهما تجمعي "حاشد" وقبائل "بكيل" بحيث يصعب على أي منهما، غالبا الانفراد بالسلطة السياسية لصالحه من دون آخر أو هيمنة قبيلة بعينها أو شيخ ما على كل مصادر القوة السياسية في المجتمع اليمني.[2]

ورغم أن حالة التوازن الناجمة عن هذا الإطار أو البناء الاجتماعي قد تثمر منافع ونتائج إيجابية على مستوى المجتمع والدولة كالحد من احتكار السلطة السياسية أو الانفراد بها، استخدامها استخداما تعسفيا من قبل حاكم فرد أو عائلة أو قبيلة من القبائل، إلا أن الواقع والتاريخ يشيران إلى سعي بعض السلطات الحاكمة المتعاقبة على اليمن فمن الآليات المستخدمة لعصرنة هذا التنوع والتوازن الاجتماعي وتشجيع بناء تجمعات وأحلاف قبلية متوازنة والسعي لاستقطابها وتوظيفها لخدمة الحاكم السياسي.[3]

بدأت علاقة الحركة الحوثية بالسلطة بالصراع لا التعاون بتبادل الاتهامات بين الطرفين، كمثال لذلك حدوث تصفيات جسدية للرؤساء والحكام اليمنيين إذ أن السلطة تتهم الحوثيين بمسؤوليتها عن كل تلك الاغتيالات لزعماء اليمن.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص.153.

[2] محمد حسن الظاهري، مرجع سابق، ص.153.

[3] المرجع نفسه، ص ص.154-155.

[4] المرجع نفسه، ص.177.

فقد تم اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين خلال ثمانية شهور من بينهم الرئيس الحمدي الذي اغتيل في 11أكتوبر1977، وبعده رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من اليمن إثر انتقال الثأر الحزبي الى الثأر القبلي.[1]

تشكل القبائل الركيزة الأساسية في تركيبة اليمن، وهي كيانات لها أعرافها وتقاليدها ومسلحوها. فالحركة الحوثية تبني علاقات مع السلطة من جهة ومع القبائل المسيطرة في اليمن من جهة أخرى، فقبيلتي "حاشد وبكيل" تمثلان اليمن الشمالي بينما قبيلة "منحج" فهي تمثل اليمن الجنوبي وهاته الأخيرة لها علاقات وطيدة مع "الحوثية" لأنه لم يدعم القضية الجنوبية أو ما يسمى بالحراك الجنوبي وطلب الانفصال، فيما تبقى علاقة الحوثي بقبيلتي "حاشد وبكيل" علاقات متذبذبة، وأحيانا متوترة فترى هناك صراع وتنافس وأحيانا تحالف في قضايا ضد السلطة وذلك باسم المعارضة، بذلك نجد أنه تحتم على الحوثيين كطرف فاعل في الأمن القومي اليمني أن يدخل في الحوار الوطني الذي تم بعد الإطاحة بالرئيس المخلوع "**علي عبد الله صالح**" كطرف فعال أثناء الثورة الشبابية. ففي تصريحات للزعيم الحوثي "**عبد الملك الحوثي**" يؤكد أن القوى السياسية تآمرت على مخرجات الحوار الوطني وهي تعرقل مسار التحول والاقتراح أو المبادرة الخليجية التي بدأت بعد انسحاب "صالح" وستنهي بانتخابات رئاسية سنة 2015، ثم عرقلة مخرجات الحوار الوطني خصوصا من الجانب الأمني والاقتصادي.... ويتساءل كيف يمكننا بناء دولة حقيقية..... أدعوا للشراكة المتوازنة بين جميع أطراف الشعب التي هي حل الأزمة

[1] في هذا السياق يتعين التأكيد على عدم انتصار الثأر الحزبي و انحصاره في إطار الصدام الحزبي الداخلي بل تعداه إلى الثأر الحزبي من القبيلة، ويكفي الإشارة هنا إلى مقام به الحزب الاشتراكي اليمني عام 1972 من قتل جماعي لأكثر من خمسة وستين شيخا قبليا من شيوخ شمال اليمن أثناء استضافة الحزب لهؤلاء الشيوخ في منطقة بيجان اليمنية، حيث وضعت المتفجرات أسفل مائدة الغذاء.

خصوصا بعد تفاقم الأزمة في اليمن بتقديم الرئيس "عبد ربه منصور هادي" استقالته واستقالة الحكومة من قبل البرلمان.[1]

تتفاقم علاقة الحوثيين والسلطة بشن عناصرها هجوما على تجمع للحوثيين أثناء احتفالهم بذكرى المولد النبوي في محافظة" آب " مخلفا 31 قتيلا، مولدا عصيانا مدنيا واشتباكات وتظاهرات في عدة محافظات، واصطدام الحوثيين مع ملحين في مأرب[2]، وبهذا يزداد العنف لدى الحوثي ويتعقد الحوار الوطني و يصل إلى درجة فقدان الأطراف أمل نجاح الحوار الوطني، واستحالة جمع الأطراف مرة أخرى لطاولة الحوار والمشاورات، فكثيرة هي تلك اللقاءات التي جمعها مبعوث الأمم المتحدة "**جمال بن عمر**" في اليمن لبث الحوار الوطني والسعي فيه، لكن لا يخلو لقاء لا يستفز في زعيم حركة الإصلاح ويخرج من الجلسة، وأحيانا أخرى لا يحضر بتاتا، وعلى النقيض من ذلك تشهد جميع لقاءات الحوار الوطني اليمني حضور ممثلي حركة "أنصار الله" الحوثية وتزايد مناصريها ومؤيديها وانتصاراتها الميدانية.

المطلب الثاني سيطرة الحركة الحوثية على السلطة.

بعد وصول الحوثيين للسلطة وباستقالة الرئيس "**عبد ربه منصور هادي**" من الحكم استغل الحوثيون الوضع وسيطروا على جميع مؤسسات الدولة، بالمقابل يعلن الرئيس "**هادي**" عن تمسكه بالسلطة، ورفضت الحكومة من جهتها تكليف الحوثيين لها بتسيير أعمال الحكومة إلى غاية تعين حكومة جديدة، إذ يجد الرئيس "**هادي**" نفسه محاصر في مقره وينتقل إلى عدن كما يدعوا إلى نقل العاصمة من صنعاء إلى عدن، من جهته صرح "**جمال بن عمر**" أننا ندرس مقترح هادي: بتنقل المفاوضات من صنعاء إلى مدينة أخرى، وهذا مالم تقبل به حركة الحوثيين.

[1] لقاء حصري عبد الملك الحوثي، في قناة تركية TRT، 2014/2/21، 19:00.

[2] أخبار قناة روسيا اليوم، 2014/12/31.

يصرح عضو في أنصار الله صفحة هادي طويت إقليميا ودوليا رغم المظاهرات التي تؤيد "**هادي**" وتعزز[1] بزوال حكم "**علي عبد الله صالح**" سعى الحوثيون نحو أهداف جديدة (لم يكونوا يتخيلونها) بالسيطرة على كافة اليمن، فقد كانوا مهمشين في حكم الرئيس "صالح" الذي سعى لإضعافهم دون تدميرهم لمنع أية إصلاحات في البلاد متلاعبا بورقة الطائفية داخل اليمن والمجتمع القبلي، واستغل الحوثيين لتمكين عشيرته وأقاربه من الوصول لمناصب عليا في الدولة (الحرس الجمهوري على سبيل المثال) كذلك يستغل الحوثيين للضغط على دول الإقليم خاصة السعودية ولتبرير المساعدات الاقتصادية، كما مارس الرئيس "**هادي**" سياسته ببراعة لكنها سرعان ما فشلت، إذ استولى الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، ضف الى ذلك الضغينة التي يكنها الرئيس السابق "صالح" للرئيس "عبد ربه منصور هادي" وسعيه لعرقلة نفوذه وتدميره، وهذا ما زاد من عزيمة أنصار الله السيطرة على اليمن.[2] فجماعة "أنصار الله" يسيطرون على صنع القرارات ومؤسسات الدولة ومليشيات الحوثي تسيطر على المراكز الحيوية في الدولة وهذا ما جعل سفارات عدة دول تغلق كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتدعوا رعاياها للرجوع للوطن، وقامت بعدها مع ازدياد التهديد إلى إجلائهم بطائرات نحو الوطن.[3]

يستمد الحوثيون قوتهم العسكرية من دعم إيران اللوجستي فهي تتلقى أسلحتها عبر الموانئ التي سيطرت عليها من ميناء عدن وميناء الحديدة، وهذه العلاقة الوطيدة بين الحركة الحوثية وإيران أثارت عدة مواقف وتصريحات لدول الخليج بأن صنعاء هي رابع عاصمة تسقط بسبب إيران كانت إيران سببا فيها (عن قريب وعن بعيد) بعد سقوط بغداد ودمشق وبيروت وهذا ما صعب من مهمة مبعوث الأمم المتحدة "**جمال بن عمر**" مع إعلان حركة "أنصار الله" لما يسمى "الإعلان الدستوري" كوثيقة لتنظيم شؤون البلاد، وتضمن تقسيم اليمن إلى 6 محافظات، وأما الحكم فتتولاه نخبة حاكمة من 5 أشخاص، إضافة إلى

[1] قناة فرانس 24، 2015/2/22، 8:00

[3] المرجع نفسه.

برلمان يتكون من 501 عضو، تلقى الرفض هذا الأخير من حزب المؤتمر الذي يقوده "صالح" الذي اعتبره غير شرعيا واعتداء على الشرعية، وأما الحوار فقد فشل بين الأطراف، فأول المعارضين هو الحزب الإصلاحي على فكرة رئاسة من 5أعضاء.

كذلك مجلس الأمن لم يوافق على الإعلان الدستوري، وأقام من جهته "جمال بن عمر" جولة جديدة من المفاوضات بحضور كافة الأطراف رغم استيلاء الحوثي على السلطة، بينما اكتفى الطرف المعادي للحوثي "حركة الإصلاح" باتهام الحوثي باختطاف 3 من أفراد حزبه، بينما يقترح الحوثي برلمان من 501عضو في مجلس الشعب، يبقى على البرلمان القديم أي أفراده ولا يقيدهم، ويرى الحوثي أن الحوار بين الأطراف هو تكامل بين الآراء في الداخل وكذا الخارج تجاه الأزمة اليمنية.[1]

[1] قناة Euronews، 2015/2/12، 21:00.

المبحث الثالث: تمدد الحركة الحوثية في اليمن وردود الفعل اتجاهها.

إثر استيلاء الحوثي على السلطة تمددت أجهزتها وقواتها العسكرية في أغلب محافظات اليمن وأقامت فروعا لها في كل إقليم، وهذا ما لاقى ردود فعل داخلية وإقليمية تمثلت أهمها في إقامة تحالف عربي سمي "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية.

المطلب الأول: تمدد الحركة الحوثية في اليمن.

انطلاقا من جبال "مران" إلى العاصمة صنعاء يسعى الحوثيون نحو أهدافهم بتوسيع نشاطهم العسكري خصوصا بعد تلقيهم شحنة أسلحة من إيران، فكانت الشحنة الأخيرة دخلت من ميناء الحديدة فتوجه الحوثيون بتوزيع الأسلحة على المناطق انطلاقا من "صعدة" مرورا "بعمران" وركزت على "صنعاء" ومحافظة "الصالح" وكذا في "مأرب" و "حضرموت".

في نطاق هذا التمدد، يجد الحوثيون أنفسهم ملزمين بوضع استراتيجية للقوات العسكرية التي تعمل وتنشط في البلاد لتنظيمها وإدارتها وفيما يخص القوة العسكرية الاستراتيجية فإن "سان تزو" يعرفها بأنها طريقة تنظيم وإدارة قوة كبيرة هي ذاتها طريقة تنظيم وإدارة فرقة صغيرة مكونة من بضعة رجال، إنها مسألة تقسيم العدد الكبير إلى فرق وسرايا وفصائل ومجموعات ووحدات مع تعيين قائد لكل وحدة.[1]

وفي نطاق الهيئات العليا، فقد تمددت "حركة أنصار الله" التي تمثل الحوثي فحسب تصريح الناطق باسم "حركة أنصار الله" "سليمان البخيتي" حكومة بحاح تشكل غالبية الأطراف، لا يوجد فيها وزير من الحزب الذي كان يترأسه صالح أي حزب "المؤتمر الشعبي العام" وأنصار الله تجمع الأطراف للحوار وستدافع عن الأمن القومي اليمني ضد أي عدوان خارجي والغرب وضعوا "صالح" كخزاعة لسحب

[1] سان تزو، **فن الحرب**، ترجمة: مؤمن جمال، (القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع)، ص.49.

الشرعية من نجاح الثورة، واتفاق الأطراف حول السياسة اليمنية لما بعد صالح فنحن نسيطر على المؤسسات في الدولة ونحافظ على أمن كل الأقاليم.[1]

من المسلم به أنه لا يمكن الحديث عن السلطة دون الحديث عن المسؤولين فهما وجهان لعملة واحدة، فإذا زادت السلطة عن تحويل المسؤولية فإن النتيجة الطبيعة هي الطغيان، وبالعكس إن زادت المسؤولية من السلطة فالنتيجة الطبيعية هي "الشكل الجزئي أو الكلي".

المطلب الثاني: ردود الفعل الداخلية تجاه تمدد الحركة الحوثية.

لا يمكن الحديث عن ردود الفعل من الأطراف الداخلية في اليمن لتمدد الحركة الحوثية دون التطرق إلى اسم بارز وهو "علي عبد الله صالح" و "حزب المؤتمر الشعبي العام" والذي أصبح مستقبله على حافة الانهيار والتفكك بمختلف قواه السياسية والعسكرية (الحرس الجمهوري) توقفت لعبة صالح على رؤوس الثعابيين بحسب وصفه لحكم اليمن، بعد ما ذاب الحزب في مشروع جماعة أنصار الله، ووفقا لسياسيين يمنيين، حزب صالح لن يكون سوى مجرد حزب صغير مكمل لجماعة الحوثي من جهته صرح الكاتب والمحلل السياسي "رشاد الشرعي" على ذلك بالقول:" حزب المؤتمر اليمني بات مصيره مجهولا، مالم يغادر الشرفاء من قياداته الوطنية بالتخلي عن صالح وظيفة الحوثي ومشروعها اللا وطني، لعبت روح جديدة في الحزب والعودة إلى مساره الصحيح، الذي يطرح فكرته الرئيس الراحل "إبراهيم الحمدي" في السبعينات من القرن الماضي.[2]

[1] نقلا عن مقابلة صحفية للبخيتي، مع قناة ألمانيةD.W.D، 2015/4/21، 19:00.

[2] عبد الحكيم هلال، **أثر ثورة 2011 في تدعيم الحوثيين سياسيا وعسكريا**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)،ص.3.

كما لاقت الحركة الحوثية معارضة شديدة من طرف ما يسمى "باللجان الشعبية" [1] التي يشكلها القبائل خصوصا في محافظة "تعز" و"عمران" و"لحج" ومناطق في حضر موت، وتعتمد تلك اللجان الشعبية في حربها ضد الحوثين على الكر والغر والهجوم بالخداع "حرب العصابات" وتقوم أحيانا بجملة من الاغتيالات للقادة والتفجيرات لتجمعات الحوثي لقطع العلاقات بين مليشيات الحوثي في شتى المناطق. ففي حد قول "سان تزو" أن أعلى درجات البراعة العسكرية في إعاقة خطط العدو بالهجوم المضاد يليها منع قوات العدو من الالتحام ببعضها البعض عزلها وقطع خطوط الاتصال والإمدادات يليها الهجوم على قوات العدو في الميدان وأما سياسات الحصار هي حصار المدن ذات الأسوار العالية (المنيعة).[2]

تعد أهم القضايا التي عرقلت اتفاق الحوثي مع القبائل (المعارضة عن مشاكل الأمن الغذائي وكذا الأمن الصحي ومشاكل تأمين الطاقة وأزمة المحروقات في البلاد) نقص في المواد كالمازوت والبنزين إذ أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن يعاني سكانها سوء التغذية والمجاعات في الآونة الأخيرة، خصوصا عند فئة الأطفال التي يتجاوز النسبة عندهم المليون طفل، وهذا بدوره ناتج عن مشكل المياه إثر نقص في آبار وتخريب الحرب لقنوات التوزيع، ومعاناة السكان تزيد مع وجود خراب للمستشفيات و المراكز الطبية واستهداف الحوثي للسيارات الإسعاف من جهته وجد "أنصار الله" أنفسهم في حدة الحكم وملزمين بإدارة شؤون البلاد، فالحوثيون قد سيطروا تقريبا على الأحداث التي تجري في البلاد والنشاط المسلح، وقاموا بتغيير زعماء لمخازن الأسلحة، وغيرت "أنصار الله" رؤساء العديد من المحافظات وبدأت التنفيذ من

[1] اللجان الشعبية: هي تحالف لميليشيات ضد طرف معين، كتلك التي شكلتها حركة الحوثي في حروبها الست ضد النظام منذ عام 2014.

[2] سان تزو، مرجع سابق، ص.35-36.

محافظة الحوثيين انفسهم (صعدة) لكنها وجدت صعوبة في إدارة اقتصاد البلاد وبحدوث أزمة في السيولة، ومظاهرات في عدة مناطق للمواطنين بسبب تأخر دفع الأجور.[1]

نظرا لتمسك الرئيس السابق بالسلطة وانفراده بها لمدة 31 سنة، والذي جعل السلطة في تلك الفترة(قبل ثورة الشباب 2011) تتجه لبناء رؤية ثقافية تتولى تكريس حالة الاستبداد باعتباره مطلقا.[2]

فإنه يوجه النخبة ونتاجا لواقع الاستبداد الذي حدث في العالم العربي، إشاعة بل وصرف الوصول للسلطة، فقد أصبح عبارة عن إتهام ما يتضمنه مفهوم الديمقراطية من توسيع قاعدة المشاركة وتداول السلطة،[3] وهذا ما جعل الفكر اليمني(في تلك المرحلة) يشهد فترة فراغ أمام التطورات التي تحدث من ثورة ثم حوار بين الأطراف، ثم حوار بين الأطراف، ثم سيطرة طرف إلى حين المناداة بانتخابات رئاسية ودستور جديد للبلاد، فهي تجربة يخوضها اليمنيون دون أي خبرات سابقة او انفتاح على أفكار العالم الخارجي وفحوى الديمقراطية الحقيقية ومؤشراتها حسب **هنتغتون** الانفتاح السياسي أحيانا لا يتيح للمواطنين اختيار أكثر القادة تأثيرا في مجرى السياسة العامة عن طريق انتخابات تنافسية حرة.[4]

يستخدم مصطلح الانتقال إلى الديمقراطية كثيرا على عكس مصطلح الانفتاح السياسي، ذلك للتعبير عن مرحلة أكثر تقدما وأشد جذرية في التغير، فهي عملية تفتيت النظام الاستبدادي القائم وإعادة بنائه وفقا لأسس الديمقراطية، وتنطوي هاته الأخيرة على توسيع المشاركة السياسية بطريقة تمكن المواطنين بشكل جماعي من السيطرة الفعلية على صنع السياسة العامة، اذا تمكنت الأحزاب السياسية من تأكيد التزامها بالديمقراطية (لما بعد صالح) ماعدا حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس "صالح" تمثل ذلك من خلال التطبيق العملي لبعض جوانب الديمقراطية الداخلية في أطر اللقاء المشترك، ومن

[1] عبد الحكيم هلال، مرجع سابق،ص.5.

[2] عبد الله الفقيه ، مرجع سابق، ص.67.

[3] المرجع نفسه ، ص.69.

[4] Julion j. Rothoum distinguised lecture (Norman oklahoma **R**ess) .1991,p9.

خلال التطور الملحوظ في مؤشرات الديمقراطية الداخلية في إدارة الاحزاب لشؤونها، وإن اختلفت الدرجة من حزب لآخر، ومن قضية لأخرى، وبشكل عام شهدت جميع الأحزاب المكونة للتحالف الوطني حدوث تغيرات في قياداتها العليا بما فيها أحزاب المعارضة وحزب" انصار الله" واهتمت أحزاب اللقاء المشترك بالمشاركة السياسية للنساء في تكويناتها التنظيمية بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، وتظهر أحزاب اللقاء المشترك من خلال تفاعلها مع بعضها البعض، حدوث بعض التحول في قيمها، ووجود توجه نحو التسامح لدى قطاع واسع من قياداتها، كما تحاول أحزاب اللقاء المشترك من خلال مشروع التشاور الوطني ومن خلال الحوار الوطني العام الذي تعمل لإنجاحه و الانفتاح على كافة مكونات الواقع السياسي اليمني ربما في ذلك حزب المؤتمر الشعبي العام والتحاور معه.[1]

لقد استطاعت الحركة الحوثية حصر صراعها مع شخص بعينه "**جهيد الأحمر**" وكذا "**على محسن**" القائد العسكري فيما أبقت الغالبية على حياد واشترت ولاء ما تبقى، ووفقا لذلك فإن صراع الحوثيين في مناطق القبائل، ووفقا لذلك فإن جلهم موالين لحزب الإصلاح السني وأعضائه، وهم يمثلون أقلية في منطقة صنعاء لهذا سهل إسقاط العاصمة "صنعاء" وكذلك ما يجاورها، وما يؤكد ذلك عدد القتلى من رجال القبائل غير المنتمين لحزب الإصلاح والذين لا يتجاوزون العشرات، مما زاد من نجاح الحركة الحوثية صرامتها وتنظيمها العسكري وقيادتها المركزية القوية، فيما نجد أن خصومها من حركة الإصلاح متبعثرون من أولاد الشيخ الأحمر واللواء على محسن.[2]

فيما يرى آخرون أن سبب قوة الحوثيين وصعود ها للسلطة كان بواسطة الرئيس "**عبد ربه منصور هادي**" فالدور الذي قام به الرئيس" **هادي**" كان عبارة عن خليط من التواطؤ، وانعدام المسؤولية والجهل وسوء التقدير والعجز، كان العامل الرئيسي في تمدد الحركة الحوثية من صعدة إلى صنعاء ثم إلى كامل

[1] عبد الله الفقيه، مرجع سابق، ص.69.

[2] عبد الناصر المودع، مرجع سابق، ص.8.

اليمن، وتبين ذلك من خلال رغبته الجامحة في التمسك بالحكم والاستمرار على عكس ما يعتقد كثيرون ورغبته في إزاحة الاطراف التي تمنعه من الحكم التي كان يمثلها بشكل رئيسي طرفان رئيسيان هما: الرئيس السابق" صالح" وخصومه من قام بالثورة عليه وحزب الإصلاح، اللواء "**علي محسن**" و"**أولاد الشيخ الأحمر**" لزيادة تحقيق أهدافه توجه لإقامة تحالف ضمني مع الحوثيين الذين هم في صراع إيديولوجي وديني مع خصومه، وهنا المتوقع أن يقدم هادي بإزاحة صالح من الحزب وإقصائه، فيما سيقوم الحوثيين بضرب القوة العسكرية لصالح والحرس الموالين له وتدميرها.[1]

تكمن العلاقة السرية للرئيس" **هادي**" مع الحوثيين من خلال سكوته المتعمد على توسعهم منذ حصارهم منطقة "دماج" حتى وصولهم إلى صنعاء مرورا بسيطرتهم على "عمران" خلال هذه الأحداث لم يقم هادي بممارسة أي ضغوط بالتدخل، ووصل به الأمر إلى حد منع الحوثيين الغطاء السياسي لسيطرتهم على "عمران" من خلال زيارته لها، وإعلانه بأنها عادت للدولة، فيما الحقيقة التي كانت ولازالت تحت سيطرة الحوثيين، إلى جانب رعايته لما سمي باتفاقية السلام والشراكة الوطنية عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء، وهو اتفاق تم تحت ضغط الحوثيين.[2]

المطلب الثالث: ردود الفعل الإقليمية والدولية (عاصفة الحزم).

أثار ملف اليمن جدلا كبيرا في أروقة الحكم في كل من السعودية، إيران، مصر، تركيا، ودول الجوار. فالسعودية ونتيجة لأكثر من سبب كانت مهملة لملف اليمن ولغياب الأمير "**سلطان بن عبد العزيز**" الذي كان يتولى إدارة الملف اليمني منذ فترة طويلة، وانشغلت السعودية بملف علاقاتها مع مصر

[1] عبد الناصر المودع، مرجع سابق، ص.12.

[2] كما نجد تنظيم القاعدة يتميز بتنظيم محكم ولا ننسى تكوين الحوثي من قبل حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني.

وأزماتها وكذا ملفات عديدة كسوريا والعراق، إلى جانب تخلي المملكة السعودية عن حلفائها التقليديين كالرئيس "صالح "والرئيس "حسني مبارك" وحزب الإصلاح بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر.[1]

لهذا بادرت السعودية بإنشاء تحالف ضد تمدد الحركة الحوثية سمي "عاصفة الحزم".

أولا: عاصفة الحزم: تحالف دام 27 يوما، على شكل حملات قصف متكررة لأطراف حيوية تحالف قادته المملكة السعودية مع دول خليجية ومصر ومشاركة المغرب والسودان، لوضع حد لتأزم الأوضاع في اليمن وتمدد الحركة الحوثية واستجابة لطلب الرئيس الشرعي لليمن، بدأت حملاتها يوم 26 مارس 2015، أعلن "عادل الجبير" سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية من واشطن عن بدأ العملية، ويتبين خلال هذه العملية الدول الداعمة للرياض من الدول الرافضة للسيطرة الإقليمية للسعودية من بين تلك الدول "عمان" ونجد أيضا باكستان التي تلقت دعوة من السعودية للمشاركة في العملية لكنها رفضت فيما بعد بضغط من البرلمان الباكستاني، ولا ننسى موقف الجزائر بعدم المشاركة، وهذا لتعارض سياسة الرئيس بوتفليقة مع نظيره سلمان، وهذا راجع لسنوات ماضية، وتوتر علاقات الدولتين لكن ضمنيا. وقد أثارت عاصفة الحزم عدة تساؤلات، ما إذا كانت العملية حربا دفاعية أم هجومية، وماهية أسباب مشاركة دول وتحفظ دول أخرى، ونوعية الأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذه العملية العسكرية وبالتركيز على الموقف الإيراني منها كطرف عدو للمملكة، والموقف التركي كونه وإيران أهم قوة في المنطقة منافسان للسعودية، رغم عدم نجاح دول الخليج العربية قبل إعلان قوات التحالف بدأ العمليات العسكرية في استصدار قرار من مجلس الأمن، تحت الفصل السابع بشأن اليمن في منتصف فيفري 2013 (لاهتمام مجلس الأمن بالملف النووي الإيراني) إلا أن ذلك لم يمنعها من استصدار قرار دون الرجوع لمجلس الأمن والتدخل في اليمن لصد التهديد الذي العسكري من حركة الحوثيين للمنطقة

[1] نشرة أخبار قناة اليمن نات، 2015/4/1، 19:00.

وكف التغلغل الإيراني في الخليج العربي،[1] ومن أهم أسباب اتخاذ السعودية لهذه الخطوة هي تخوفها من تصاعد وتيرة العنف في اليمن وتهديد أمن حدودها كذا المناورات العسكرية التي كان يجريها الحوثيون مع الحدود السعودية قبل أسبوعين من عاصفة الحزم تحسبا لتكرار عدوان الحوثي على الأراضي السعودية الذي حدث قبل 6سنوات في نوفمبر 2009، لهذا يمكن اعتبار العملية حربا استباقية.[2]

ثانيا: مبادئ عاصفة الحزم وأهدافها: استمدت قوات التحالف وفقا لتقديرات الباحثين مشروعية إعلان حربها على جماعة الحوثي من خلال أربعة مصادر قانونية هي:

* ميثاق الأمم المتحدة الذي تنص في المادة 51 ليس في هذا الميثاق ما ينصف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أمن أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة في هذا الميثاق من الحق أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.[3]
* معاهدة الدفاع العربي المشترك بموجبها تلتزم جميع الدول العربية بمساعدة أي دولة عضو تعرض للاعتداء.
* الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي.

[1] قناة Skye news، ريورتاج عن أزمة اليمن "عاصفة الحزم"، أفريل 2015، 21:00.

[2] بدون مؤلف، مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود العسكرية، الجزيرة نت، على الرابط: **www. Aljareera.net**

[3] الأمانة العامة للأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع: فيما يتخذ أعمال في حالات تهديد،(نيويورك).ص.18.

-الطلب الرسمي الذي تقدم به الرئيس عبد ربه منصور هادي، للمساعدة والمساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي، وهذا الهجوم المحتمل على محافظة عدن، وتمثلت أهداف عاصفة الحزم في عدة نقاط أهمها:

* ردع إيران كقوة إقليمية ومنعها من بسط هيمنتها على اليمن، لاسيما بعد أن نجحت في التغلغل في شبه الجزيرة العربية كالعراق وسوريا و حليفتها لبنان.
* وقف التمدد الحوثي، وحماية باب المندب من سيطرة الحوثين الذي يعتبر شريان الحياة لكل من ميناء العقبة الأردني وقناة السويس المصرية.
* إعادة الشرعية للمؤسسات اليمنية التي استولى عليها الحوثي.
* إجبار جماعة الحوثي للعودة إلى طاولة الحوار، وفق المبادئ التي اتفق عليها الفرقاء اليمنيون والمبادرة الخليجية.[1]

وفيما يخص الموقف الإيراني اعتبرت التمدد الحوثي في اليمن هو استمرار لمسار الثورة الإيرانية، وأطلقت تهديدات بأن الدور القادم على السعودية، خصوصا بعد اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونجاح اجتماع 5+1 في مفاوضات النووي الإيراني، اتفاق لوزان بتخفيض نسبة التخصيب لليورانيوم إلى 15 بالمائة، من جهته سوف ترفع الدول الغربية كافة عقوباتها على إيران والحظر الاقتصادي سيرفع بشكل تدريجي وتحول الأرصدة المجمدة إلى البنوك الإيرانية ومن جهة أخرى تفهم إيران أن مشاركة الدول الخليجية في "عاصفة الحزم" إلى جانب المملكة العربية السعودية لشعور تلك الدول بالخطر والتهديد الذي تتوقعه من طهران، لذلك ما فتأت إيران من تقديم المساعدات للحوثيين من سفن محملة بالأسلحة وتدريب لقوات الحوثي رغم استمرار عاصفة الحزم،[2] يؤكد الناطق باسم أنصار الله "**سليمان البخيتي**" أن قوات

[1] جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ص.6-8.

[2] محمود الرنتيسي، **ردود الفعل الداخلية و الخارجية لعاصفة الحزم**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015). ص.4.

التحالف تستهدف الأفراد ومخازن الأسلحة التابعة للجيش اليمني والجنرالات التي تدعم الثورة وقادة أنصار الله والحوثيين للدفاع من "عاصفة الحزم" ويقولون أنهم استهدفوا مخازن أسلحة تابعة للحوثي، وكذا مقاتلين حوثيين وعلى النقيض من ذلك تصرح قوات التحالف بأن الحصيلة في صفوف الحوثيين فاقت 900 قتيل، والواقع يبين أن أغلبهم من السكان المدنيين الذين لا ذنب لهم.[1]

ويأتي الموقف التركي منسجما مع التطورات الحاصلة ومع المبادرة السعودية، فقد تحسنت علاقات كلا البلدين خصوصا بعد حضور الرئيس التركي "**رجب الطيب آر دوغان**" جنازة الملك السعودي الراحل "**عبد الله بن عبد العزيز**" ولقائه مع الملك الجديد سلمان مطلع مارس2015.[2]

يعد إنهاء عاصفة الحزم بطلب من الرئيس "**هادي**" حدثا بارزا، إذ أعلن رئيس القوات السعودية إنهاء العملية العسكرية "عاصفة الحزم" لأنها حققت أهدافها، ذلك بطلب من الرئيس "**عبد ربه منصور هادي**" وتنفيذ لقرار مجلس الأمن 280/16، وعليه تم البدء فيما يسمى عملية إعادة الأمل لليمن وذلك بالقيام بعمليات إجلاء للسكان وإعادة البناء واستئناف العملية السياسية، حيث أن قرار مجلس الأمن صوت عليه 14 عضو في المجلس ولكن تبقى على قوات التحالف القيام بضربات جوية وطلعات لمنع أي تحركات للحوثيين أو عمليات عسكرية، وتتمثل أهداف عملية إعادة الأمل في:

* منع العمليات العسكرية للمليشيات الحوثية.
* مراقبة سير المبادرة الخليجية ومخرجاتها.
* مراقبة مخرجات الحوار الوطني العام.
* حماية المدنيين ودعم عمليات تسهيل الإغاثة وإجلاء الأجانب ونقل الأغذية للسكان.[3]

[1] قناة ألمانية، DWTL، "مقابلة مع سليمان البخيتي"، 2005، 8:00.

[2] محمود الرنتيسي ،مرجع سابق، ص.6.

[3] قناة Skye news، حصة خاصة مع الناطق باسم قوات التحالف، 2015/4/21.

الخاتمة

الخاتمـــــــة

يعد إسقاط العاصمة صنعاء من أهم الأسباب التي سهلت من مهمة الحوثيين، حيث أن الجيش(تقريبًا) لم يقاتل بسبب ضعف ثقته المتزايدة برئيس الجمهورية الذي لم يُعِدّ العُدَّة للمواجهة العسكرية، وكذلك تحالفه مع الرئيس السابق علي صالح بشبكة نفوذه الواسعة داخل مؤسسات الدولة والعسكرية، وهو تحالف فرضته طبيعة الجغرافيا المشتركة؛ فعلي عبد الله صالح يمثل الزيدية بمعناها الجغرافي وبمكونها القبلي، والحوثي يمثل الزيدية بمعناها المذهبي، إضافة إلى اشتراكهما في معاداة حزب الإصلاح الذي يشهد توترا في علاقته مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح بسبب ثورة 2011، بينما يعاديه الحوثيون لأسباب مذهبية أهمها: تقاسم عضوية الحزب بين أبناء المناطق الزيدية، وأخيرًا تعرَّض الطرفان لعقوبات مشتركة فرضها مجلس الأمن على الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وأبي علي الحاكم –القائد العسكري للحوثيين– ليصبح تحالف تقضيه ضرورة البقاء، وليس فقط مصلحة الاستيلاء على السلطة.

يستمر الحوثيون في توسعهم العسكري نحو بقية المدن، حيث أحكموا سيطرتهم على المدن الشمالية، وأسقطوا محافظة حجة الزيدية، وذمار جنوبًا ليبسطوا سيطرتهم الكاملة على مناطق تواجد المذهب الزيدي، ثم بدأ توسعهم يخرج عن نطاق الزيدية، حيث اتجهوا شرقًا نحو محافظة الجوف الغنية بالبترول، كما امتدوا غربًا نحو محافظة الحديدة الساحلية والتي يوجد فيها أحد أكبر موانئ البلد وهو ميناء الحديدة، ومن ثَمَّ جنوبًا نحو محافظتي البيضاء القبلية، وأخيرًا محافظة آب الزراعية.

من هنا يمكننا القول أن الحوثي يسيطر أو يسعى للسيطرة على معظم أجزاء ما كان يُعرف باليمن الشمالي قبل الوحدة اليمنية عام 1990، باستثناء محافظة تعز التي تعدّ مدخلًا للمحافظات الجنوبية،

الخاتمـــــــة

وفيها احتقان طائفي–مناطقي شديد، وحال مشابهة في محافظة مأرب التي يتلقى قبائلها دعمًا ماديًّا ومسلحًا كبيرًا من دول الجوار وتحديدًا من السعودية. يعزّز الحوثي بانقلابه على الشرعية وسيطرته بالقوة على مؤسسات الدولة حالة الانقسام المجتمعي على أسس طائفية – مناطقية، ويثير أحقادا تاريخية في المناطق والقبائل التي حاربت حكم الإمامة في وقت سابق، وآخرها الحرب الأهلية في ستينات القرن الماضي. هذا الانقسام يتمدد أفقيًّا ورأسيًّا في ظل دولة منهارة وقوى سياسية ضعيفة، وينعكس في تزايد وتمدد الجماعات والميليشيات العسكرية في المناطق الأخرى، سواء كان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أو قوى قبلية مثل اللجان الشعبية بعدن أو تحالف قبائل مأرب.

تبدو محاولات التسوية السياسية ضعيفة؛ بسبب ضعف المكونات الداخلية، سواء تلك التي تعتمد على السلاح والعصبية أو تلك التي تحوّلت للافتات حزبية تعاني العجز والشيخوخة، إضافة إلى أن أية تسوية سياسية باليمن صارت مرتبطة بتسوية إقليمية، تبدو حظوظها متدنية مع اندلاع "عاصفة الحزم" التي شنَّها تحالف تقوده السعودية بعد أن أنشأت إيران جسرًا جويًّا لدعم الحوثيين، واتجاه الحوثيين إلى السيطرة على عدن؛ للقضاء على سلطة الرئيس هادي بالكامل. هذا الوضع الكارثي (الذي يتجه لتكريس حالة الانقسام) يناسب كثيرًا المكونات التي تدّعي احتكار طائفة أو منطقة، لكنها لن تنجح بالحكم على كامل البلد.

الحوثيين كجماعة تدّعي احتكار الطائفة الزيدية، لا تستطيع إنكار حقيقة أنها لا تستطيع إلغاء تأثير ستة عقود من الجمهورية وتمدُّد سلفي في مناطقها؛ مما يفسِّر المظاهرات الحاشدة التي شهدتها محافظة ذمار المحاذية للعاصمة صنعاء –جنوبًا– وهي التي كانت تُعرف تاريخيًّا بكرسي الزيدية.

الخاتمـــــــة

يرجع مأزق الحوثي أيضًا إلى انفصاله عن واقع الزمن المعاصر والتغييرات التي طالت المجتمع اليمني، ولا يدركها قائد الجماعة المعزول في جبال مران بمحافظة صعدة، وكأية جماعة أصولية متشددة قد تنجح لفترة من الزمن في الحكم من خلال عزل مجتمعها وتشديد قبضتها الأمنية، لكنها تفقد توازنها إذا اضطرت إلى الانفتاح أو انزلقت في مواجهة مع قوى إقليمية (كما يجري حاليا في عاصفة الحزم) تنتزع منها أفضليتها في موازين القوى العسكرية، وليس من المتوقع أن يكون هناك مستقبل للحركة للحوثية في اليمن، وإن استطاعت أن تلفت الأنظار إليها وأن تسيطر على بعض المناطق، لعدة أسباب أهمها:

1) أنها تنطلق من خلفية مذهبية طائفية تقيّدها ولا تسمح لها بتجاوز نطاقها المذهبي في أحسن أحوالها، مع العلم أن الصورة العامة تشير إلى أنها تفرّع ضيق من مذهب أكبر أي الزيدية..
2) ليس للحوثية مشروع إصلاحي واضح المعالم والمسار، فهي ترتكز على مجرد التوقع بأن الأمور ستتحسن بمجرد عودة الولاية إلى أهلها، وليس من بعد ذلك تفاصيل يمكن الاتكاء عليها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.
3) لا تمتلك الحوثية الآلية القادرة على تنفيذ مشاريع إصلاحية وخدمية وتنموية، نظراً لكون معظم أفرادها حتى الآن من بسطاء الناس وليسوا من ذوي الخبرة.
4) اعتماد الحوثية على القوة كأداة للتوسع يزيد من خصومها، وسرعان ما ستتشكل ضدها معارضة محلية قد تطيح بها مع تكرار الأزمات والحروب وما يرافقها من تداعيات ونتائج على السكان.
5) اعتمادهم على فكرة أن الحق واحد وهو معهم، وأن البقاء للأصلح وقد تعيّن فيهم، سيغرقهم في وحل المواجهات والتصفيات الدائمة مع خصومهم بعد التطورات التي شهدتها الأزمة اليمنية، والتي تُوِّجت في الأيام الأخيرة بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم "عاصفة الحزم" دخلت الأزمة اليمنية منعرجًا خطيرًا لا يمكن التنبؤ بنتائجه، وجاء ذلك بعد أن

الخاتمـــــــة

اقتربت جماعة الحوثي المتحالفة مع الرئيس المخلوع علي عبد اللّه صالح، من إحكام سيطرتها على اليمن شمالًا وجنوبًا، وهو ما اعتُبر تهديدًا للأمن القومي اليمني والإقليمي ومن ورائه الأمن القومي العربي.

إن محاولات التسوية السياسية للصراع و رفض الحوثيين الالتزام باتفاقية السلم التي وقَّعوا عليها والاستيلاء بقوة السلاح على مؤسسات الدولة، جعل الحكومة تفشل في وقف تقدم جماعة الحوثيين الميداني و سيطرتهم الكاملة على إدارة شؤون البلاد.

هذا يجعلنا نتساءل: هل ستحسم عملية "عاصفة الحزم" الوضع لصالح الشرعية بقيادة الرئيس هادي أم سيتجه اليمن إلى حرب أهلية مفتوحة؟ كيف ستتصرف إيران إزاء هذه التطورات؟ وإلى أي مدى سيستمر دعمها للحوثيين؟ هل ستتطور الحرب إلى نزاع إقليمي أوسع تنخرط فيه قوى دولية أخرى؟ كيف يمكن أن نقرأ مستقبل اليمن في ظل هذه التطورات؟. ومن بين الذين حاولوا فتح نقاش حاد في الموضوع نجد لأستاذ" وضّاح خنفر" رئيس منتدى "الشرق"، جملة من الرؤى، كان من أبرزها :

- ما قبل "عاصفة الحزم" وما بعدها:

لا شك أن المشهد السياسي العام في الشرق الأوسط الذي سبق "عاصفة الحزم" بحاجة إلى الفحص والتأمل، فقد أعادت العملية تغير الموازين وتوزيع القوى وغيَّرت مواقع بالنسبة لبعض الدول، بل إن كثيرًا من دول الشرق الأوسط كانت تدخل في علاقات سرية أو مباشرة مع إيران قبل العملية، وحاول بعضها أن يجد طريقه إلى طهران. ولعل الموقف العُماني كان أحد المواقف البارزة في التقارب مع إيران على أكثر من صعيد، كما أن مصر غازلت إيران وتجلَّى ذلك في أكثر من تصريح، سواء تعلَّق الأمر بالموقف المصري مما يجري في العراق أو في سوريا، وهناك أكثر من دولة من دول المنطقة كانت

الخاتمـــــــة

تتناغم بشكل أو بآخر مع إيران، التي أصبح دورها يتعاظم في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، وتجاوز تأثيرها العراق ولبنان وسوريا ليصل إلى اليمن.

الواقع أن السعودية قد نأت بنفسها عن هذه التموقعات وحاولت الابتعاد عن هذا اللغط، بل إنه قد صار من الواضح لمتابعي الشأن السعودي أنه مع تولّي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم وتعيين فريقه الجديد فإن الاهتمام الرئيسي كان عنوانه "اليمن وإيران"؛ حتى إنه قيل: إن لقاء الملك سلمان مع الرئيس التركي رجب طيب أردغان أثناء زيارته للسعودية ذُكرت فيه إيران عشر مرات، في حين لم يتم الحديث عن مصر، وهذا يعني أن هناك أولويات في السياسة السعودية، فلم تعد قضية مصر والعلاقة المتوترة بين النظام في القاهرة وجماعة الإخوان المسلمين التي كانت أولوية بالنسبة لفريق الملك الراحل عبد اللّه بن عبد العزيز بذات الشأن، بل أخذت إيران والوضع في اليمن صدارة الأولويات بالنسبة لفريق الملك سلمان حلفاء السعودية والحسابات المختلفة.

إنه من الملاحظ أن حلفاء السعودية في المنطقة فاجأهم ما حصل وربما كان مفاجأة غير سارة، فمصر حليف السعودية الاستراتيجي، فاجأتها قدرة السعودية على اتخاذ مبادرة بهذا الحجم دون استشارة مصر، فهذا يُعدُّ أمرًا مخيفًا، خصوصًا أن الرياض وضعت القاهرة في مأزق: إمَّا معي أو ضدي. ولم تكن المفاجأة بأقل وقعًا بالنسبة للإماراتيين الذين رتَّبوا لسفير اليمن السابق ونجل الرئيس المخلوع أحمد بن عبد اللّه صالح لقاء مع الأمير محمد بن سلمان، وقد جاء بشروط وعروض، فردَّ عليه السعوديون ردًّا أربك الإمارات العربية المتحدة.

كما أن المملكة العربية السعودية ستضع في الحسبان الموقف الأمريكي الذي يرى أن أمن السعودية خط أحمر نظرًا للمصالح النفطية والاقتصادية. وفي السياق نفسه، يمكن الحديث مع تطور الأحداث عن

الموقف التركي مما يجري، ويمكن للسعودية أن تقبل بتحالف استراتيجي مع تركيا كما فعلت تركيا مع قطر.

إن "عاصفة الحزم" أظهرت أن السعودية قادرة على تشكيل حلف دولي يتصدى للتمدد الإيراني، وأن الولايات المتحدة اعترفت لها باستقلالية أوسع في القرار، وأن ترتيب شؤون المنطقة لن يحسمها أي توافق أمريكي إيراني يفتقد لإذن سعودي خليجي.

وأكدت الورقة ان العملية العسكرية ستؤدي الى أسعار النفط إلى الارتفاع في الأسواق الدولية، فتخف الأعباء المالية على روسيا قليلًا، وتوقعت الورقة ان موسكو ستحرص على إطالة أمد المواجهة بل ومساندة الحوثيين حتى تطيل أمد الصراع، فتظل أسعار البترول متجهة إلى الأعلى، والأنظار بعيدة عن تحركاتها في أوكرانيا.

إن الأزمة اليمنية ستؤثر على عدة ملفات دولية، أهمها: تفعيل التحالفات الإقليمية أو اثارتها، فقد ينشأ محور سُنِّي جديد يمتد من باكستان إلى السودان موجَّه ضد إيران، وقد يستغل النظام السوداني الفرصة للحصول على غطاء خليجي يعيد تأهيله دوليًّا بعد أن ظلَّ معزولا، وأيضًا قد تنتهز باكستان فرصة هذه الحملة في عدد من الملفات الدولية، من بينها الاستعانة بالسعودية لتقوية نفوذها في أفغانستان على حساب الهند وإيران، وقد تدفع هذه الحرب طهران إلى القبول بتسوية سياسية في سوريا بعد أن تأكدت من أن السعودية قادرة على تشكيل تحالف واسع والتدخل العسكري لوقف التمدد الإيراني. أو على العكس، قد ترد إيران على تعثر مشروعها باليمن بإقصاء حلفاء السعودية في كل من العراق ولبنان وسوريا من أي إمكانية للمشاركة على الساحة الإقليمية.

الخاتمـــــــة

تدخل السعودية العسكري في اليمن يدل على أن الولايات المتحدة اعترفت للسعودية باستقلالية أوسع في التحركات الإقليمية حتى وإن كانت أولوياتهما تختلف، بعدما كانت ملفات المنطقة المهمة تدار بشكل رئيسي من قبلُ بين الولايات المتحدة وإيران كما في العراق.

لا يمكن انكار أن اليمن ساحة مهمة جدًّا لإيران لكي تمد نفوذها في المنطقة، فهو يقع بالخاصرة الجنوبية لخصمها الرئيسي، المملكة العربية السعودية، فركَّزت على بناء تحالف قوي مع الحوثيين؛ حيث قدَّمت لهم كثيرًا من الدعم المالي والعسكري، وكانت تحرص على أن يكونوا لاعبًا رئيسيًّا في المعادلة اليمنية.

خلال الأشهر الأخيرة صدرت الكثير من التصريحات باعتبار التمدد الحوثي في اليمن هو استمرار لمسار الثورة الإيرانية، وأُطلقت تهديدات بأن الدور القادم على السعودية، لكن التطورات العسكرية الجارية وضعت إيران في مأزق: كيف يمكنها مساندة الحوثيين دون الوقوع في عزلة إقليمية مجددًا؟

استنادا الى توقعات لباحثين سياسيين ،هناك ثلاثة سيناريوهات قد تقدم عليها ايران:

السيناريو الأول: تحريك الخلايا النائمة لزعزعة القوى الخليجية المناوئة، لكن هناك عائقان أمام هذا السيناريو، ويتمثلان في أن هذه الخلايا النائمة لا تمتلك القوى المسلحة الكافية لقلب الأوضاع، علاوة على أنها تخشى من أن يُعتبر تحركها خدمة لأجندات خارجية طائفية تكشفها داخليًّا بدول الخليج.

أما السيناريو الثاني: فإنه من المرجح أن تحالف هادي سيظل متماسكًا لأن البديل عن التدخل الخارجي هو سيطرة عسكرية للحوثيين وصالح تقضي على نتائج الثورة والحوار الوطني، وتعيد اليمن إلى سلطة تجمع بين الديكتاتورية والطائفية.

الخاتمـــــــة

من جهة أخرى ،السيناريو الثالث: تحدث عن القوى الجنوبية المطالبة بالاستقلال، التي حاولت أن تُجنِّب عدن والمناطق الجنوبية الصراعات على السلطة المركزية بصنعاء، وظلت تحاول إقناع الرئيس هادي بتبني مطلب الاستقلال، لكن تقدم الحوثيين وصالح إلى عدن وتنامي مخاطر سيطرتهم عليها، جعلها تفاضل بين قبول شرعية هادي، الرئيس الجنوبي، أو القبول بالوقوع تحت سيطرة القوى الشمالية التي يمثلها الحوثيون والرئيس المخلوع صالح الذي حاربهم في 1994، وستميل إلى الخيار الأول دون أدنى شك.فقد أوقع التدخل العسكري الخارجي الحوثيين في مأزق، فإذا استماتوا في التقدم جنوبًا نحو عدن للقضاء على أية سلطة تنازعهم سلطتهم على البلاد فإنهم يفتقدون القوى التي تحمي مركزهم الرئيسي بصعدة في الشمال على تخوم الحدود السعودية، لكن إن قرروا التراجع عن عدن والعودة إلى الشمال لشنِّ حرب داخل الأراضي السعودية فإنهم يخسرون المواقع التي سيطروا عليها باليمن وتخرج صنعاء من أيديهم، فلا يعود لديهم أوراق يفاوضون بها في التسوية السياسية القادمة. ولعل الراجح أنهم سيضطرون إلى التراجع لأن خسارتهم عدن خصم من نفوذهم أما خسارتهم لصعدة فتقضي على وجودهم بالكامل.

أما الرئيس المخلوع صالح، فيُعدُّ الحلقة الأضعف في هذه التحولات، فهو يتأرجح بين التعاون مع الحوثيين ليمهد الطريق إلى تولي ابنه أحمد رئاسة اليمن، وبين حرصه على الغطاء الخليجي الذي منحه الحصانة عقب الثورة ومثَّل ملجأً لكثير من أمواله التي كشف تقرير أممي أنها تبلغ نحو 60 مليار دولار، علاوة على أن القوى الشمالية التي تشكِّل حزبه، خاصة القوى القبلية، ترتبط بعلاقات قوية مع العربية السعودية، وقد لا تسايره إن قرر التصدي عسكريًّا للسعودية من أجل تحقيق طموحاته العائلية. وقد يقرر صالح الابتعاد عن الحوثيين والمطالبة بحلٍّ سياسي يحافظ على مكاسبه السابقة ويمنع قواته من الانهيار، لكن إن أخطأ التقدير وأصرَّ على الحسم العسكري، فإن من المرجح أن تقع شروخ كبيرة في بنية قواته،

الخاتمـــــــة

أصدرته الجمعة الماضية وسط رفض سياسي واسع، بينما اقتحم عشرات من المسلحين الحوثيين مكتب الرئاسة اليمنية في العاصمة صنعاء . من جهة أخرى يلاقي الحوثيون معارضة شديدة من المدنيين فقد نظم آلاف اليمنيين مسيرة حاشدة لرفض ما أسموه انقلاب جماعة الحوثي على السلطة، وطالب المحتجون في بيان لهم مختلف المكونات السياسية والسلطات المحلية في المحافظة برفض "الانقلاب الحوثي والتعامل مع أي توجيهات صادرة من صنعاء"، كما دعوا إلى "إعادة الوضع في اليمن إلى ما قبل الانقلاب الحوثي، وخروج مليشيات الجماعة من صنعاء وجميع المحافظات، وإدارة إقليم الجند الذي يضم محافظتي "تعز" و"إب" نفسه بنفسه "من جهتها، أعلنت السلطات المحلية بمحافظة عدن جنوب اليمن أن لديها أكثر من خيار للرد على جماعة الحوثي والتصدي لممارساتها إذا ما دعت الضرورة وجددت السلطات المحلية في اجتماعها الموسع أمس الأحد موقفها الرافض للانقلاب الذي إن انشغال الحكومة اليمنية في مسألة المناداة بانفصال اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي، وخروج مظاهرات تنادي بهذا لأمر، وظهور الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق "علي سالم البيض" من مقره في ألمانيا وهو ينادي بنفس الأمر هذا الوضع لا شك أنه شتَّت الحكومة اليمنية وجيشها ومخابراتها؛ مما أضعف قبضتها عن الحوثيين وزاد من تغلغلهم في المجتمع اليمني.

خلصت الدراسة الى أن الرئيس المخلوع صالح هو الطرف الأضعف، وقد يقع الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي عليه حتى يتخلى عن الحوثيين، فيصيروا دون غطاء يحمي ظهورهم، وينتقلوا من الحرب الهجومية إلى الحرب الدفاعية للاحتماء بجبال صنعاء مجددًا، رغم سيطرتهم على الأمن القومي اليمني في فترة معينة و انعكاس ذلك على أمن المواطنين و التهديدات التي شكلتها الحركة على السلطة من جهة و على تنظيم القاعدة من جهة أخرى، وهنا نفتح تساؤلا: هل ستستمر حركة الحوثيين بشكل جديد يتلاءم مع التطورات الحاصلة في الساحة الدولية و التهديدات الجديدة و الوضع الإقليمي؟

أم ستزول ويتلاشى أثرها جذريا؟

الملاحق

الملحق رقم(01): مستويات الفشل في الدول العربية

الدولة	نقاط الفشل على عام 2012(120نقطة فشل كامل)	التغير في مستوى الفشل بين 2011-2012
الصومال	114.9	1.5+
السودان	109.4	0.6+
اليمن	104.8	4.5+
العراق	104.3	0.6-
سوريا	94.5	8.6+
مصر	90.4	3.6+
موريتانيا	87.6	0.4-
لبنان	85.9	1.9-
ليبيا	84.9	16.2+
الجزائر	78.1	0
المغرب	76.1	0.1-
الأردن	74.8	0.3+
تونس	74.2	4.1+
السعودية	73.4	1.8-

البحرين	62.2	3.2+
الكويت	58.8	0.7−
عمان	51.7	2.5+
الإمارات	48.9	1.5−
قطر	48	1.5−

المصدر: وليد عبد الحي، العالم العربي في 2013 الاتجاهات السياسية، على الرابط الإلكتروني:

http://www.stuaties.aljazeera.net/repoit/2013/01/20/3110123854924185.ntm.

ملحق رقم (02): البناء الاجتماعي والسياسي في اليمن

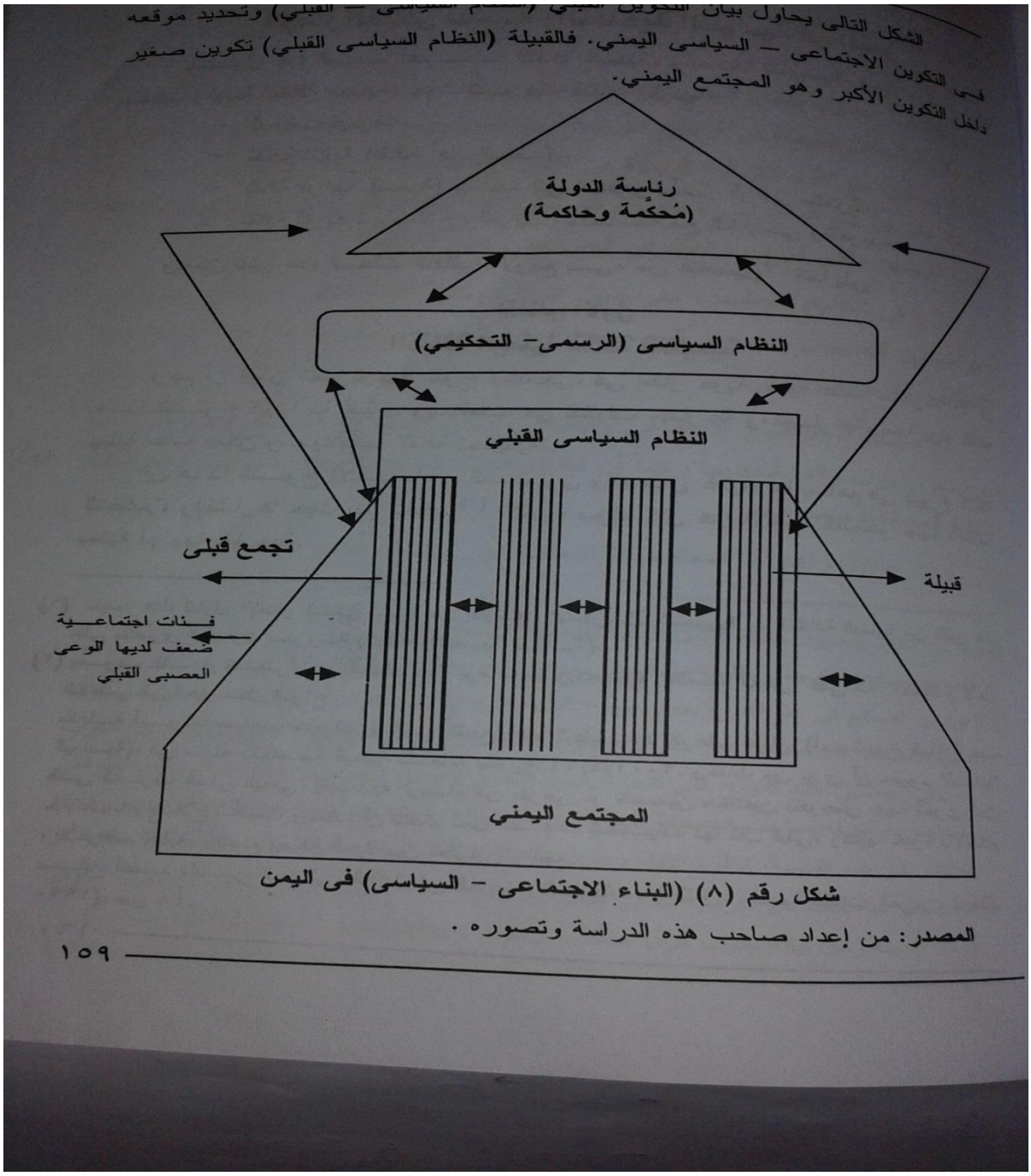

المصدر: محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية "الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي،" (القاهرة: مكتبة مدبولي، 20.04)

ملحق رقم (03): التجليات السياسية لثقافة التحكيم في اليمن

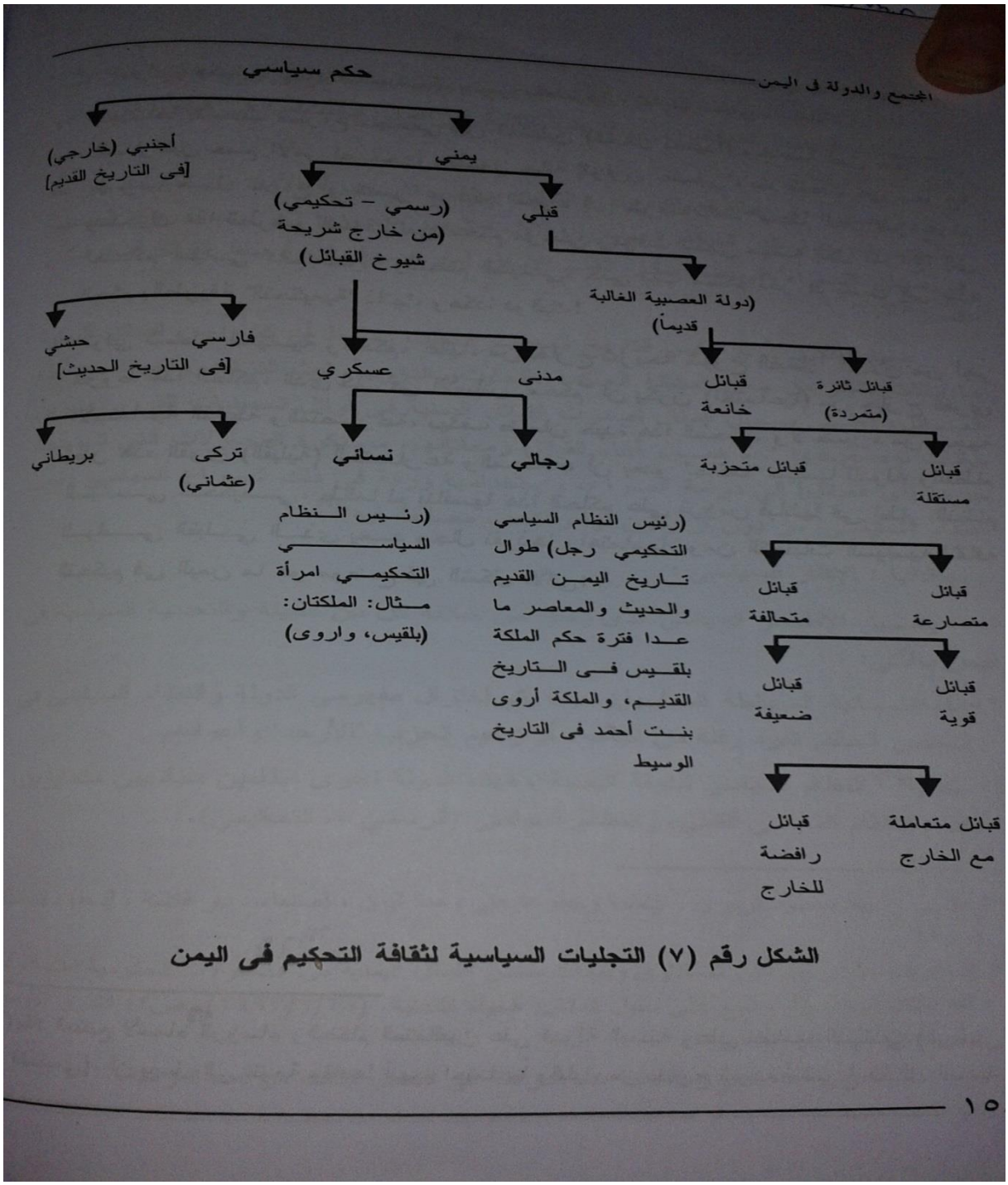

الشكل رقم (٧) التجليات السياسية لثقافة التحكيم فى اليمن

المصدر: المصدر: محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية "الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي،" (القاهرة: مكتبة مدبولي، 20.04)

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

أ) المصادر:

1) ابن منظور جمال الدين بن كرم ، **لسان العرب**، ط1،(القاهرة: دار الحديث، 2003).

2) الأمانة العامة للأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع: فيما يتخذ أعمال في حالات تهديد،(نيويورك).

ب) الكتب:

1) أبو حاتم عارف، **أموال الخليج ألقت باليمن في أحضان إيران**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2014).

2) البدوي إبراهيم، ومقدسي سمير، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

3) بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمن الجماعي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).

4) توتال فرانسوا، **الشيعة في العالم: صحوة المستبعدين واستراتيجيتهم**، تر: نسيب عون، (بيروت: دار الفارابي، للنشر،2007).

5) حسن حمدي عبد الرحمان، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات المستقبل الإفريقي، 1996).

6) الداير عبد الله، **علم السياسية والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).

7) دونالد جيه بلانتي، **تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية**، (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2012).

8) الرنتيسي محمود، **ردود الفعل الداخلية والخارجية لعاصفة الحزم**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015).

9) سان تزو، **فن الحرب**، ترجمة: مؤمن جمال، (القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع).

10) شيبي لخمسي ، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008**، ط1، (الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010).

11) الصفار موسى حسن، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005).

12) الظاهري محسن محمد، **المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية الحزبية الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).

13) عبد المنعم مسعد نيفين، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988).

14) عطا سامي ، **سقوط صنعاء والتحولات الكبرى**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

15) الفقيه عبد الله ، **التكتل على قاعدة الديموقراطية في الجمهورية اليمنية (1990-2009) : المحاولات، المعوقات، و الشروط المطلوبة**، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2010).

16) الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

17) مبيضين مهند، **الفكر السياسي الاسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية**، ط1،(بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،2008).

18) مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات).

19) هلال جميل، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية**، (بيروت: مركز كارنيي للشرق الأوسط، 2009).

20) هلال عبد الحكيم، **أثر ثورة 2011 في تدعيم الحوثيين سياسيا وعسكريا**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

21) هنتيغتون صامويل ، **النظام السياسي بمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلو،(بيروت: دار الساقي، 1999، 2008).

ج) المقالات والمجلات:

1) بدون مؤلف، مقالة بعنوان: "كيف تنامت قوة الحوثي العسكرية"، بيروت، 2015.

2) البكوش الطيب، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، 2003.

3) بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:160، 2005.

4) جازع جواد صندل، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة ديالي**، العدد: 49، 2011.

5) حربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، 2008.

6) حمودي جمال الدين ، "الفساد الإداري- أسبابه- أنواعه- وأشكاله- وآثاره"، **مجلة الكتابات**، العدد: 413،(2015)، على الرابط:
http://www.kitabat.com/ar/page/21/02/2015/45043/-ndash-2/.htlm

7) حنا إلياس ، "الأمن القومي العربي.. والثورة في الشؤون العسكرية"، **جريدة الوسيط**، العدد 508،(2004)، على الرابط:
http://www.alwasatnews.com/508/news/read/367912/1.html

8) سعيد إقبال ، "الفساد المالي والإداري.. أسبابه وسبل معالجته"، **صحيفة الجريدة**، (2006)، على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13347

9) الشهاوي محمد عبد الله ،" التحديات والتهديدات المؤثرة على الأمن القومي"، **مجلة المصري اليوم**، (2014)، على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/521177.

10) الصمادي تيسير رضوان، "لأمن الوطني الأردني والتحديات المعاصرة"، **جريدة الدستور**، العدد: 17143، (2015)،على الرابط:http://www.addustour.com/17410/.html

11) طربوش قائد محمد ،" الإطار التشريعي لتغيير الديمقراطي في الجمهورية اليمنية"، **مجلة الثوابت**، العدد: 15، 1999.

12) اللحيدان حمد بن عبد الله ، "مفهوم الأمن القومي ومقوماته"، **جريدة الرياض**، العدد:15642، (2011)، على الرابط: Local host/c:/Users/startech/Downloads/htm

د) **التقارير:**

1) آي ميلر لوريال ، مارتيني جيفري ،"التحول الديمقراطي، في العالم العربي"، **تقرير مؤسسة راند للبحوث.**

هـ) **المذكرات:**

1) الخلايلة هشام سليمان حمد ، أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

2) العايب أحسن ، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، **أطروحة** دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

3) مزابية خالد، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، **مذكرة** مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،-ورقلة- .2013

و) المواقع الإلكترونية:

1) أخبار قناة روسيا اليوم، 2014/12/31.

2) بدون مؤلف، مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود العسكرية، الجزيرة نت، على الرابط :www. Aljareera.net

3) حسين خليل، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، على الرابط : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

4) حسين زكريا، الأمن القومي، على الرابط : http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm.

5) الست فاطمة عبد الجواد، الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجتها، (2013)، على الرابط : http://tax.mof.gov.iq/AuthorInfo.aspx?AuthID=9

6) سلطان ذيب، الحركة الحوثية- النشأة والتوسع والعلاقة مع إيران، على الرابط : http://www.dd-sunnah.net/records/view/id/2418.

7) عادل حاش، جمال العيفاوي، تأثير النزاع الاثني في بناء الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، (المركز الديمقراطي العربي)، على الرابط : http://democraticac.de/?p=2414

8) عبد الناصر المودع ،"الحوثيون :من جبال مران الى صنعاء"، على الرابط : www.yamamat.com

9) عزو محمد عبد القادر ناجي، مساهمة العوامل الخارجية في عدم الاستقرار السياسي في سوريا- دراسة حالة التدخلات الخارجية في الانقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة الممتدة (1943-1963)، على الرابط .http://www.alukah.net/culture/0/28429 :

10) عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، على الرابط.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621 :

11) قناةEuronews ، 12/2/2015، .21:00

12) قناةSkye news ، حصة خاصة مع الناطق باسم قوات التحالف، .2015/4/21

13) قناةSkye news ، ربورتاج عن أزمة اليمن "عاصفة الحزم"، أفريل 2015، .21:00

14) قناة الجزيرة، برنامج "الحوثيون الى أين" ،2015/3/15.

15) قناة ألمانية، DWTL، "مقابلة مع سليمان البخيتي"، 2005، 8:00.

16) قناة فرانس 24، 2015/2/22، 8:00.

17) لقاء حصري عبد الملك الحوثي، في قناة تركيةTRT ،21/2/2014، 19:00.

18) منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على الرابطwww.achr.nu/art381.htm :

19) نشرة أخبار في قناة روسيا اليوم ،"بانوراما"، أفريل 2015 .

20) نقلا عن مقابلة صحفية للبخيتي، مع قناة ألمانيةD.W.D، 21/4/2015، 19:00.

21) هشام أبو المجد، حروب الحوثيون الستة ضد الدولة اليمنية، على الرابط21647=http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id :

22) ويكبيديا الموسوعة الحرة، نزاع صعدة، (2004)، على الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

❖ باللغات الأجنبية:

1) Julion j. Rothoum distinguised lecture (Norman oklahoma **R**ess) .1991,p9.

2) Rand corporation Périphérie in northern Yémen :T he Hutin phenomenon,p.150

الفهارس

فهرس الملاحق

العنوان	الصحفة
الملحق رقم(01): مستويات الفشل في الدول العربية	76
ملحق رقم (02): البناء الاجتماعي والسياسي في اليمن	78
ملحق رقم (03): التجليات السياسية لثقافة التحكيم في اليمن	79

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
خطة الدراسة	//
مقدمة	أ – هـ
إشكالية العلاقة بين الأمن القومي وعدم الاستقرار السياسي	07
في تعريف الأمن القومي	07
مفهوم الأمن	08
مفهوم الأمن القومي	12
تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأمن القومي	15
مفهوم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي	15
صور عدم الاستقرار السياسي وتأثيرها على الأمن القومي	19
مسار الحركة الحوثية في ظل الأمن القومي اليمني	25
الحركة الحوثية: النشأة، التطور، الأهداف	26
المسار ونشأة الحركة الحوثية	26
عوامل تطور فكر الحركة الحوثية وتمددها	29
أهداف الحركة الحوثية	37
علاقة الحركة الحوثية بالنظام الرسمي وغير الرسمي (القبلي)	40
الحركة الحوثية والنظام الرسمي	40
الحركة الحوثية والنظام غير الرسمي	42
الإصلاحات السياسية في اليمن وموقع الحركة الحوثية منها	45
مفهوم الإصلاح السياسي	45
الإصلاحات السياسية اليمنية أعقاب الربيع العربي	47

أهم القرارات اليمنية وأثرها على توجهات الحركة الحوثية	49
الحراك الحوثي: وتداعياته على الأمن القومي اليمني	53
العمل المسلح للحركة الحوثية وانعكاساته	53
العمل المسلح للحركة الحوثية	53
انعكاسات العمل المسلح على الأمن القومي اليمني	57
الحركة الحوثية والسلطة: من طرف محاور إلى طرف مسيطر	60
الحركة الحوثية: كطرف محاور مع السلطة	60
سيطرة الحركة الحوثية على السلطة	63
تمدد الحركة الحوثية: في اليمن وردود الفعل تجاهها	66
تمدد الحركة الحوثية في اليمن	66
ردود الفعل الداخلية تجاه تمدد الحركة الحوثية	67
ردود الفعل الإقليمية والدولية (عاصفة الحزم)	71
الخاتمة	77
الملاحق	76
قائمة المراجع	92
الفهارس	100

ملخص:

عرف اليمن دائما بأنه منطقة غير مستقرة، فبعده عن المراكز الكبرى للعالم العربي جعل منه ولفترات طويلة ملجأ لمختلف التيارات والشيع الإسلامية، وقد حرف الإمام الهادي في القرن التاسع للميلاد، مذهبا خاصا عرف باليزيدية الذي يكتفي بأئمة خمسة كمبدأ ومنطلق للشرعية، وقد شكل نواة الدولة اليمنية حتى العام 1962، وهي سنة الثورة على الإمام الزيدي أحمد انطلقت من العاصمة صنعاء، وثارت الحرب بين السنة والشيعة التي دامت 5 سنوات، ولم تنتهي إلا في سنة 1967 مع الحرب العربية/الإسرائيلية، حيث كان اليمن الجنوبي تحت وصاية بريطانية وسعت الأطراف الداخلية لتوحيد اليمن رغم تضارب المصالح الخارجية في المنطقة وبالفعل توحد اليمن سنة 1990 بعد مشاورات بين سكان الجبال الذين أغلبهم شيعة زيديون وسكان الشاطئ والسواحل السنيون.

تنتسب جماعة الحوثين إلى قائدهم الروحي "بدر الدين الحوثي" ونجله "حسين الحوثي" قائدهم الآن هو "عبد المالك الحوثي" وتتخذ من أنصار الله كحركة سياسية تمثلها للتنديد بالتهميش الذي يعانيه الحوثيون وسكان القبائل.

كما قام الحوثيون بستة حروب منذ سنة 2004 حتى سنة 2010 مع النظام الحاكم وحاولوا في العديد من المرات السيطرة على العاصمة صنعاء انطلاقا مركزهم في "صعدة" حتى أنهم هددوا الأمن القومي السعودي وخاضوا حربا معها سنة 2009 وتوغلوا في أراضي المملكة، وبعد 2010 ومجيء الربيع العربي قام الحوثيون بعدة هجمات مطالبين بإسقاط النظام وشاركوا في الثورة و بالفعل تنحى الرئيس على عبد الله صالح عن الحكم وخلفه نائبه عبد الهادي منصور وتحالفوا مع زعماء آل الأحمر بعدها، ذلك لسيطرة بالكامل على اليمن وتوجيه السياسة اليمنية والأمن القومي للبلاد، كما أنهم سيشاركون بقوة في الانتخابات الرئاسية 2015، ولهم أهداف بجعل الدولة اتحادية، هذا طبعا بدفع خارجي من إيران، وقوى أخرى.

Abstract:

Yemen has always been known as unstableK owing to the long distence of the big centres of the Arab world. The foct which made it a main zone or a refuge for different conflicts and islamics plits. So,El imam Elhadi had established a fake school estitled as « Yasidism » during the nineth century. The school had indeed shoped the core of yemen Arab Republic until 1962, because it considered five imams as a principle Afterwards, The revolution against El imam El Zaydi Ahmed started from the capital sanaa, resulting in a war between bothe sunnaa and chiaa, wich lated for five years, in 1967. It the refore Went hand with The Ara bit raelian war, where The southern yemen was under The supervision of Britain. Then after many negociation between The inhabitants of the mountain most of them are chiaa, and the inhabitants of the coats most of them are sunnis yemen was finally unified in 1990.despite the exterior interests found in the area.belon to thier spiritual father « Badr Eldine Elhouti » and hid son « Hessein El Houti » however, their leader now is « Abd El Malek Elhouti » « Ansar Allah » is used as a symbol for their political movment, wich summous for sumpathy for the marginalization that Huttists frequently suffer from.

Huttists have also made six wares against the governing system (from 2004 to 2010) thos wars were done in of controlling the capital sanaa, thoughout their position in saada. To illustrde, they have even threatened the Soudian national security and ultimately engaged in a war in 2009.

The outcome was that they got to the Kingdom, committing some terrorist action later, in 2010 the socolled: The Arab Spring has come into being. This made The Huttists claim for total seperation, or falling the system out. Consequently they presdent « Ali Abd allah salah » to pave the way for his vice « Abd El Hadi Mansor » besides thos huttists have allied withe the lesders of « El Ahmar » hoping to entirely control yemen as well as pointing the policy of yemen and its national security. Eventwally an other incident worth mentioning is that they will badly participate in the election of 2015, seeking to make yemen as unified. This is dsolutly due to a forieng supply from Iran to other powres.